

مؤقت

مجلس الأمن



السنة السابعة والسبعون

الجلسة ٩٠٦٤

الأربعاء، ١٥ حزيران/يونيه ٢٠٢٢، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس	السيدة جاتشكا/السيد خوجة	(ألبانيا)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد نيينزيا
	الإمارات العربية المتحدة	السيدة نسيبة
	أيرلندا	السيدة بيرن ناسون
	البرازيل	السيد دي ألميدا فيليو
	الصين	السيد داي بنغ
	غابون	السيد بياغ
	غانا	السيدة أوسي - أساري
	فرنسا	السيدة غاسري
	كينيا	السيدة تورويتيتش
	المكسيك	السيد دي لافوينتي راميرس
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيدة باربرا وودوارد
	النرويج	السيدة هاوغسبكن
	الهند	السيد تيرومورتى
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة توماس - غرينفيلد

جدول الأعمال

المرأة والسلام والأمن

الوفاء بالوعود: دور المنظمات الإقليمية في تنفيذ الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن في مواجهة الاضطرابات السياسية والاستيلاء على السلطة بالقوة

رسالة مؤرخة ٤ حزيران/يونيه ٢٠٢٢ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لألبانيا لدى

الأمم المتحدة (S/2022/457)

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: (Chief of the Verbatim Reporting Service, Room 0506, verbatimrecords@un.org).

وسيعاد إصدار المحاضر المصوّبة إلكترونياً في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (<http://documents.un.org>)



وثيقة ميسرة

الرجاء إعادة التدوير



22-38339 (A)



افتُتحت الجلسة الساعة ١٠/٠٥.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

المرأة والسلام والأمن

الوفاء بالوعود: دور المنظمات الإقليمية في تنفيذ الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن في مواجهة الاضطرابات السياسية والاستيلاء على السلطة بالقوة

رسالة مؤرخة ٤ حزيران/يونيه ٢٠٢٢ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لألبانيا لدى الأمم المتحدة (S/2022/457)

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): وفقا للمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أَدْعُو إلى المشاركة في هذه الجلسة ممثلي كل من الأرجنتين، الأردن، إسبانيا، إكوادور، ألمانيا، إندونيسيا، أوروغواي، أوكرانيا، إيطاليا، البرتغال، بلغاريا، بولندا، تايلند، تركيا، الجزائر، الجمهورية التشيكية، جمهورية كوريا، جنوب أفريقيا، جورجيا، سلوفاكيا، سلوفينيا، سويسرا، شيلي، غواتيمالا، جمهورية فنزويلا البوليفارية، فنلندا، كرواتيا، كندا، لكسمبرغ، ليختنشتاين، مالطة، مصر، المغرب، ناميبيا، النمسا، اليونان.

ووفقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت لمجلس الأمن، أَدْعُو مقدمي الإحاطات التالية أسماؤهم إلى المشاركة في هذه الجلسة: السيدة سيما سامي بحوث، المديرية التنفيذية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة؛ وسعادة السيدة هيلغا ماريا شميد، الأمانة العامة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا؛ والسيدة بينيتا ديوب، المبعوثة الخاصة لرئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي المعنية بالمرأة والسلام والأمن؛ وسعادة السيدة ستيلار رور - غروياتشيتش، سفيرة الاتحاد الأوروبي المعنية بالشؤون الجنسانية والتنوع؛ والسيدة هيفاء أبو غزالة، الأمانة العامة المساعدة ورئيسة قطاع الشؤون الاجتماعية في جامعة الدول العربية.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

وأود أن أوجه انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2022/457، التي تتضمن نص رسالة مؤرخة ٤ حزيران/يونيه ٢٠٢٢ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لألبانيا لدى الأمم المتحدة، يحيل بها مذكرة مفاهيمية بشأن البند قيد النظر.

وأود أن أرحب ترحيبا حارا بالأمين العام والوزراء وغيرهم من الممثلين الرفيعة المستوى الحاضرين اليوم. ويؤكد حضورهم أهمية الموضوع قيد المناقشة.

أعطي الكلمة الآن لمعالي الأمين العام السيد أنطونيو غوتيريش.

الأمين العام (تكلم بالإنكليزية): توفر المساواة بين الجنسين طريقا نحو السلام المستدام ومنع نشوب النزاعات، غير أننا نسير في الاتجاه المعاكس. وتؤدي النزاعات الراهنة إلى تفاقم عدم المساواة بين الجنسين والفقر والاختلالات المناخية وغير ذلك من أشكال عدم المساواة. تتأثر النساء والفتيات بالعنف والآثار الاجتماعية والاقتصادية طويلة المدى لتلك الأزمات المتتالية بشكل مختلف وغير متناسب. فهناك ملايين من الفتيات غير ملتحقات بالمدارس، ولا تلوح في الأفق أي إمكانية لهن للتدريب أو العمل أو الاستقلال ماليا. وتعاين أعداد متزايدة من النساء والفتيات من العنف في المنزل.

وفي بعض البلدان، استولى متطرفون وجهات عسكرية فاعلة على السلطة بالقوة، وتراجعوا عن الالتزامات السابقة المتعلقة بالمساواة بين الجنسين واضطهدوا النساء لمجرد سعيهن إلى تصريف أمور حياتهن اليومية.

إن ما حدث مؤخرا في جميع أنحاء العالم من تحول عن نهج العمل السياسي الذي يشمل الجميع يظهر مرة أخرى أن معاداة المرأة والنزعة السلطوية تعزز كل منهما الأخرى وتتناقضان مع إمكانية تحقيق مجتمعات مستقرة ومزدهرة.

نحن نجتمع عدة مرات في السنة بشأن هذه المسألة. وهناك توافق في الآراء بين الدول الأعضاء بشأن أهمية هذه الخطة. وأنا أصدر تقارير منتظمة، وقد اتخذ مجلس الأمن عدة قرارات. ولكن الحالة في الميدان آخذة في التدهور. والسبب بسيط.

إن تحقيق المساواة للمرأة هي في جوهرها مسألة تتعلق بالسلطة. والجمود السياسي الراهن والنزاعات المستحكمة الحالية ليسا سوى أحدث مثالين على كيفية استمرار الاختلالات الدائمة في موازين القوى والسيطرة الذكورية في خذلاننا.

وفي أفغانستان، عينت طالبان حكومة من الرجال، وأغلقت مدارس الإناث، وحظرت على النساء كشف وجوههن في الأماكن العامة، ووضعت قيوداً حتى على حقهن في مغادرة منازلهن. ويجري إسكات أصوات ما يقرب من ٢٠ مليون امرأة وفتاة أفغانية وحجبهن عن النظر.

وفي ميانمار، أُجبرت نسبة كبيرة من المنظمات النسائية على إغلاق أبوابها منذ الانقلاب العسكري. فقد دُهِمَت المكاتب ونُهبت، واعتقل الناشطون. وفرَّ الكثيرون منهم من البلد. والنساء لا يستطعن الإعراب عن آرائهن بشكل علني ولا سبيل أمامهن للمشاركة في الحياة السياسية.

وفي مالي، ما فتئت النساء تزداد فقراً وتهميشاً في ظل ما يتعرض له البلد من انقلابات عسكرية متتالية، وما يشكله المتطرفون من تهديد أكبر.

وقد أجبر الغزو الروسي لأوكرانيا ملايين النساء والأطفال على الفرار من بلدانهم بين عشية وضحاها، مما يجعلهم عرضة بدرجة كبيرة لخطر الاتجار بالبشر والاستغلال بجميع أنواعه.

وفي الأسبوع الماضي، علم مجلس الأمن أن مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان تلقت حتى ٣ حزيران/يونيه ١٢٤ تقريراً عن حالات عنف جنسي مرتبط بالنزاع في جميع أنحاء أوكرانيا ارتكب معظمها ضد النساء والفتيات. ونحن نعلم أنه من المرجح أن يكون هناك مقابل كل امرأة تبلغ عن تلك الجرائم المروعة عدد أكبر بكثير ممن يلتزم الصمت أو لم تسجل حالاتهن.

إن اللاجئات يضطعن بأدوار قيادية ويساندن جهود مواجهة الأزمة في البلدان المضيفة. وفي أوكرانيا، تقف النساء اللاتي أثرن

عدم المغادرة في الطليعة يقدمن الرعاية الصحية والمساندة الاجتماعية. ولذا من المهم أن تشارك المرأة الأوكرانية مشاركة كاملة في جميع جهود الوساطة.

وفي السودان، وبعد عامين من الاحتفال بدور المرأة في الثورة، أوقف انقلاب آخر سير العملية الانتقالية وحطم تلك الآمال. ولا يزال أولئك الذين يدعى ارتكابهم لانتهاكات حقوق الإنسان في السلطة، في حين أُرجئت الإصلاحات الرئيسية، ولا يزال العنف ضد المرأة مستمراً. وفي كل تلك النزاعات، نجد الرجال يتولون السلطة والنساء مستبعدات، أما حقوقهن وحرياتهن فهي تتعرض للاستهداف عمداً.

وعندما ينشب نزاع، يمكن للبلدان المجاورة والمنظمات الإقليمية أن تحدث فرقاً كبيراً في تنفيذ الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن بأن تكفل تنفيذ الالتزامات. ولذلك يسرني أن ينضم إلينا اليوم ممثلو الاتحاد الأوروبي والاتحاد الأفريقي وجامعة الدول العربية ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا. إن تعاوننا بشأن الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن مع تلك المنظمات لا يتجسد في البيانات والقرارات المشتركة فحسب، بل أيضاً في عملنا اليومي في الميدان.

وفي السودان، على سبيل المثال، نعمل عن كثب مع الاتحاد الأفريقي والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية، من خلال آلية ثلاثية، من أجل إعادة دفة العملية السياسية نحو نظام دستوري شرعي يتفق عليه. وعندما بدأ المبعوثون الثلاثة محادثات بين السودانيين، طلبوا من كل وفد أن يكفل مشاركة النساء بنسبة لا تقل عن ٤٠ في المائة.

كما دعمنا تشكيل مجموعة قائمة بذاتها من النساء من جميع مناطق السودان ممن لديهن خلفية في مسألة المساواة بين الجنسين وخبرة في العمل في مجال حقوق المرأة على المستوى المحلي بغية تضمين منظور المرأة في المحادثات السياسية. وأحدث المنظمات الإقليمية على تعزيز تفاعلها مع تلك المجموعة.

وفي غرب ووسط أفريقيا، نعمل عن كثب مع كل من الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والجماعة الاقتصادية لدول وسط

إن مشاركة المرأة في عمليات الوساطة وصنع القرار أمر حيوي في تسوية النزاعات. فتحليل المرأة للأمور أمر بالغ الأهمية لفهم ديناميات النزاعات وإعداد استراتيجيات فعالة للتصدي لها والحيلولة دون نشوبها. وتبين الدراسات أيضا أن المشاركة النشطة للنساء من بُناة السلام تزيد من فرص تحقيق السلام الدائم. ولهذا السبب نحتاج إلى تحقيق التكافؤ الكامل بين الجنسين في رصد الانتخابات، وإصلاح قطاع الأمن، ونزع السلاح، والتسريح، ونظم العدالة، بما في ذلك عن طريق تحديد الحصص.

وهذا أحد الأسباب التي تجعل الخطة الجديدة للسلام التي اقترحتها، والمدرجة في تقرير "خطةنا المشتركة" (A/75/982)، تضع النساء والفتيات في صميم السياسات الأمنية. ولكن على الرغم من كل الأدلة، لا تزال الخطة تكتنفها تحديات، بل حتى يُعكس مسارها في مختلف أنحاء العالم. وأحث أعضاء المجلس وجميع الدول الأعضاء على النظر في سبب ذلك.

وأحث المشاركين على التفكير مليا في حقيقة أنه على الرغم من الاتفاق بوجه عام على قيمة المرأة على طاولة المفاوضات، لا تزال هناك فجوة كبيرة في مشاركتها وفي تنفيذ الالتزامات المتعلقة بحمايتها وتمتعها بما هو مكفول لها من حقوق الإنسان والكرامة. وأشجع المشاركين على الالتزام بزيادة دعمهم لعمل المرأة في المجتمع المدني وفي مجال منع نشوب النزاعات وبناء السلام.

وفي هذا الوقت الذي تتكاثر فيه الأزمات، يجب على المجتمع الدولي أن يتبع استراتيجيات ثبت جدواها لصون السلام والاستقرار. وتشكل حماية حقوق المرأة وتعزيزها إحدى هذه الاستراتيجيات. إن الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن هي أحد أعظم القيم التي نملكها إذ تهيئ لبناء مستقبل أكثر سلاما على كوكب مستدام.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر الأمين العام على إحاطته.

أعطي الكلمة الآن للسيدة بحوث.

السيدة بحوث (تكلمت بالإنكليزية): كما سمعنا للتو من الأمين العام، يشهد عالمنا أكبر عدد من النزاعات العنيفة منذ عام ١٩٤٥.

أفريقيا. وتعاوننا بشأن المرأة والسلام والأمن يمتد نطاقه ليشمل القيام معا بأعمال التخطيط وإعداد البرامج، والتفاعل مع منصات المجتمع المدني لكفالة مشاركة المرأة في عمليات الإنذار المبكر والوساطة.

وما فتئنا أيضا نعمق تعاوننا مع رابطة أمم جنوب شرق آسيا بشأن هذه المسائل على مدى السنوات الخمس الماضية. وسيكون ذلك أمرا غاية في الأهمية من أجل التوصل إلى حل للأزمة في ميانمار يلبي احتياجات جميع أبناء شعبه، بمن فيهم النساء اللائي يعشن في الشتات وفي مخيمات لاجئي الروهينغيا في بنغلاديش.

(تكلم بالفرنسية)

ما فتئت الأمم المتحدة تظهر التزامها بدعم المرأة ومنظمات المجتمع المدني العاملة من أجل السلام من خلال إيفادها لبعثات لبناء السلام ولبعثات سياسية إلى جميع أنحاء العالم.

وفي أفغانستان، اتخذنا موقفا واضحا لا لبس فيه بشأن الحقوق الأساسية للنساء والفتيات، بما في ذلك حقهن في إكمال تعليمهن والانخراط في مسار مهني. وأشيد بمجلس الأمن على تأييده بالإجماع لهذه المسألة.

وفي جميع بعثاتنا لحفظ السلام والبعثات السياسية، نواصل دعم الناجيات من العنف الجنسي والاستثمار في إقامة شراكات مع النساء من القيادات وبُناة السلام على الصعيد المحلي، وذلك بوسائل منها زيادة عدد الموظفات على جميع المستويات.

وعلى أعلى المستويات، نعمل بشكل خاص على الحفاظ على التكافؤ الذي تحقق بين رؤساء البعثات ونواب رؤساء البعثات منذ أوائل عام ٢٠٢١.

إن دعم الناجيات من العنف الجنسي، فضلا عن بُناة السلام من النساء والناشطات، أمر أساسي. فهناك أدلة متزايدة على أن كفالة حقوق المرأة، بما في ذلك حقها في المشاركة على قدم المساواة على جميع المستويات، أمر ضروري لبناء السلام وصونه.

الغذائي وارتكاب أعمال العنف. وفي جميع تلك النزاعات، تواجه النساء مخاطر إضافية تهدد أجسادهن وسبل عيشهن وسلامتهن. ومع ذلك، تخاطر النساء بحياتهن كونهن قائدات لمجتمعاتهن المحلية وربات أسر معيشية وبناء سلام ووسيطات.

وفي عام ٢٠٠٠، اتفقنا، من خلال القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، على حماية النساء والفتيات في حالات النزاع وكفالة أن تكون المرأة في مقدمة جهود السلام وصميمها. وقد شحذنا تلك الالتزامات من خلال تسعة قرارات اتخذناها لاحقاً.

وقد تعهد الكثيرون في هذه القاعة بالالتزامات وطنية أيضاً، لا سيما من خلال خطط عمل وطنية بشأن تنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠). ولدينا الآن ١٠٠ خطة عمل وطنية على الصعيد العالمي. وأشيد بذلك الرقم التاريخي. وحتى في خضم اختبارات السنوات الماضية، تمكنت الدول الأعضاء من مواصلة ذلك العمل. والإمارات العربية المتحدة وملاوي والمغرب من بين البلدان التي أعلنت عن خطط عملها الوطنية الأولى بشأن القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) في العام الماضي.

وقد التزمت معظم المنظمات الإقليمية أيضاً بذلك المسار. فقد اعتمدت اثنتا عشرة منظمة إقليمية خطط عمل بشأن المرأة والسلام والأمن - وكان عددها خمس منظمات عندما احتفلنا بالذكرى السنوية الخامسة عشرة للقرار في عام ٢٠١٥. ونشيد بما تبذله المنظمات الإقليمية من جهود.

وما رأيناه هو أنه عندما تجتمع الدول الأعضاء وتتعهد بالالتزامات في قاعات المنظمات الإقليمية، كثيراً ما يتبع ذلك اتخاذ إجراءات وطنية. فعلى سبيل المثال، بمجرد أن التزمت الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا بذلك الهدف، حذا حذوها ١٢ بلداً من أصل ١٥ بلداً في تلك المنطقة. والتزم الاتحاد الأفريقي بكفالة أن يعتمد نصف أعضائه خطط عمل بحلول عام ٢٠٢٠ وتجاوز ذلك الهدف.

واضطلعت المنظمات الإقليمية أيضاً بدور رئيسي في إنشاء شبكات من الوسيطات. ولدى كل منطقة ومنطقة دون إقليمية تقريباً الآن شبكة واحدة على الأقل من هذه الشبكات. ولدى رابطة أمم جنوب

وتشير بعض التقديرات إلى أن الديمقراطية ما فتئت تتقهقر في جميع أنحاء العالم على مدار ١٦ عاماً متتالياً. ويزيد تغير المناخ من أوجه عدم المساواة ويؤجج التوتر. وكما هو الحال مع جميع الأزمات والنزاعات، فإن الجفاف والتصحر يزيدان بشكل مباشر من العنف الجنساني.

وتلك الوقائع المترابطة تمنعنا جميعاً من تحقيق تطلعاتنا، وتتحمل النساء والفتيات وطأة الانزلاق إلى النزاعات أو الانقلابات. ولا يمكن لذلك أن يستمر. فهو يخالف كل ما اتفق عليه وبت فيه في هذه القاعة، بدءاً بالقرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠). ويتعارض مع الوعد الجماعي الذي قطعناه على أنفسنا في خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ بإيجاد مستقبل أكثر استدامة وسلاماً.

وهو ما تعهدنا به أيضاً في آذار/مارس من هذا العام في الدورة السادسة والستين للجنة وضع المرأة، التي أسفرت عن أول استنتاجات متفق عليها على الإطلاق تركز على المساواة بين الجنسين وتمكين النساء والفتيات في سياق المناخ والبيئة والحد من مخاطر الكوارث. ويجب علينا جميعاً أن نعمل معاً لتحقيق الوعود التي قطعناها على أنفسنا في لجنة وضع المرأة.

وتؤثر الحروب والنزاعات على كامل دورة حياة النساء والفتيات - بدءاً من تعطيل الخدمات التعليمية وصولاً إلى الزواج القسري المبكر والتعرض للعنف الجنسي والجنساني وعدم كفاية سبل العيش وانعدام الأمن الغذائي وعدم إمكانية الحصول على المأوى والمرافق الصحية وسلب الكرامة. وهو ما يعيدنا عقوداً إلى الوراء.

فلنلق نظرة على أوكرانيا، حيث تجاوزت الحرب الآن ١٠٠ يوم أليم. وتتزايد التقارير عن حالات العنف الجنسي، فضلاً عن زيادة الاتجار بالبشر وقرار الملايين - معظمهم من النساء والأطفال وكبار السن - من ديارهم. ولننظر إلى سورية، حيث أدى النزاع المستمر منذ ١١ عاماً إلى ارتفاع مستويات الزواج القسري المبكر والعنف الجنساني والنزوح الجماعي. وإذا تطلعنا إلى منطقة الساحل، سنجد أن التزايد في التطرف العنيف يؤدي إلى انعدام المساواة وانعدام الأمن

والقوات الديمقراطية المتحالفة والنفوذ المتزايد لتنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام إلى تعرض عدد كبير من النساء الكونغوليّات مرة أخرى للقتل والاغتصاب والاختطاف والتشريد.

وعلى كفاءة تكون الشبكات والمسارات النسائية جزءا لا يتجزأ من المسارات السياسية، وكفاءة إشراك المرأة على قدم المساواة وتُسمع أصواتها وحلولها وتؤخذ في الاعتبار. وأرجو أن يدافع النظام المتعدد الأطراف - نحن جميعا - عن قيمنا بنفس التصميم الذي تبديه الحركات النسائية. وأرجو منا جميعا ألا نثني التحديات الحالية والتطورات السلبية عن ذلك. وإذا أردنا أن نفعل ذلك، يجب أن نفي بالتزاماتنا ونكفل أن تتضمن جميع جهود الاستجابة كامل أصوات القيادات النسائية. ويجب أن نكفل أن تكون المرأة جزءا لا يتجزأ من عملية إيجاد الحلول السلمية وآليات التعافي والمنع.

وعندما تعقد المنظمات الإقليمية مفاوضات، يجب أن تتأكد من أنها لن تضطر إلى السؤال عن سبب تغيب النساء. فعلى هذه المنظمات أن تكفل حضور النساء - بصفتهم فئة قائمة بذاتها لديها خبراتها المعيشية ومعرفتها ورؤيتها لمستقبلها.

وكما تأكد في عملية الإجلاء الأخيرة للمدافعين عن حقوق الإنسان وغيرهم من أفغانستان، يجب علينا جميعا أن نبذل جهدا أكبر لتوفير الدعم والحماية، وفي كثير من الحالات، منح حق اللجوء أو إعادة التوطين المؤقت أو وضع الحماية للأشخاص المعرضين للخطر في مواجهة الاضطهاد القائم على نوع الجنس.

ويمكن للمنظمات الإقليمية أن تحفز تلك الإصلاحات في كل من التشريعات والإجراءات الإدارية فيما بين أعضائها. وقبل أقل من شهر، اعتمد مجلس أوروبا توصية جديدة لحماية حقوق النساء والفتيات المهاجرات أو طالبات اللجوء أو اللاجئين في أعقاب تشريد ملايين الأوكرانيين.

ولنتذكر أيضا أن المجتمع المدني هو شريكنا الحيوي في هذه الحالات، ولكنه كثيرا ما يدفع ثمنا باهظا عندما تبدأ النزاعات ويتعرض تمويله للخطر.

شرق آسيا سجل للخبيرات في السلام والوساطة منذ عام ٢٠١٨. ولدى شبكة القيادات النسائية الأفريقية الآن ٢٩ فرعا وطنيا، وتنتشر شبكة النساء الأفريقيات لمنع نشوب النزاعات والوساطة أعضائها بانتظام في عمليات السلام والحوارات الوطنية التي يقودها الاتحاد الأفريقي.

وفي الآونة الأخيرة، أطلقت شبكات تغطي المخروط الجنوبي في منطقة الأمريكتين ومنطقة الدول العربية. والشبكة العربية للنساء وسيطات السلام هي الأولى من نوعها، وتجمع القيادات النسائية الناطقة باللغة العربية لنشرهن في عمليات الوساطة المحلية والإقليمية. ونشجع جميع الدول الأعضاء على الاستفادة من هذه الشبكات.

ومع ذلك، ورغم كل هذا التقدم المؤسسي، لا يزال يتعين علينا أن نطرح نفس السؤال تقريبا في كل مرة تجري فيها مفاوضات سياسية أو محادثات سلام، وهو "أين النساء؟". والسبب ببساطة هو أننا لم نف بالتزاماتنا بالكامل.

ولنأخذ منطقة الساحل مثلا، حيث لدينا منبر المرأة التابع للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل والشبكة المعنية بالسلام والأمن من أجل المرأة في منطقة الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا وشبكة غرب أفريقيا للقيادات النسائية الشابة وغيرها. والعديد من أعضاء مجلس الأمن أعضاء في مجموعة أصدقاء المرأة في منطقة الساحل، التي يشترك في رئاستها الاتحاد الأفريقي والاتحاد الأوروبي. ومع ذلك، غالبا ما نرى أن التحليلات والمداخلات من هذه المنابر لا تنعكس بشكل كاف في المستجدات السياسية.

وفي منطقة البحيرات الكبرى، هناك استثمار كبير في تعبئة الجهات الفاعلة في مجال المرأة والسلام والأمن. وقد اعتمد وزراء الدول الأعضاء في المؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى من فورهم خطة جديدة. ولدينا أيضا المنتدى الإقليمي للمرأة والمجلس الاستشاري للمرأة والسلام والأمن في منطقة البحيرات الكبرى.

غير أن تلك الأنشطة تبدو منفصلة عن المحادثات السياسية الرامية إلى إيجاد حل للعنف المتصاعد في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية، حيث أدت زيادة الهجمات التي تشنها حركة ٢٣ مارس

إننا نعيش في أوقات صعبة للغاية. فحرب روسيا على أوكرانيا لها تأثير مدمر على المدنيين الأبرياء والبنية التحتية وتتناقض بشكل مباشر مع المبادئ الأساسية التي يقوم عليها نظام الأمن الأوروبي والعالمي. وما فتئت النساء والفتيات يقعن ضحايا للاغتصاب ويتعرضن لمخاطر اتجار وعنف عالية. كما إن عواقب الحرب ضد أوكرانيا تهدد الأمن الغذائي وأمن الطاقة. فأسعار الأغذية والسلع الأساسية آخذة في الارتفاع، مع ما يترتب على ذلك من عواقب اقتصادية وإنسانية وخيمة على أفقر الأسر المعيشية، التي تقود معظمها نساء في حقيقة الأمر. فالمجتمعات في أوكرانيا لا تتعرض للعنف والدمار فحسب، بل تتعرض كذلك لتلوث الهواء والماء والتلوث بالنفايات الخطرة، بما في ذلك التلوث الإشعاعي الذي لا يتوقف عند الحدود.

وغالبا ما تكون المرأة هي المديرية الرئيسية لأسرتها المعيشية، وتعتمد على الموارد الطبيعية. بيد أنها تواجه حواجز مستمرة تحول دون مشاركتها مشاركة مجدية في آليات إدارة الموارد الطبيعية وعمليات صنع القرار. وبالإضافة إلى ذلك، ما زلنا نكابذ عواقب جائحة مرض فيروس كورونا التي زادت من أوجه عدم المساواة بين الجنسين، فضلا عن تأثير تغير المناخ، الذي أشارت إليه المتكلمة السابقة عن حق. وفي هذه الأوقات العصيبة، من الأهمية بمكان كفالة دور المرأة، لا في بناء السلام وحل النزاعات فحسب، بل كذلك في صنع القرار بشكل عام.

وتضطلع منظمة الأمن والتعاون في أوروبا بدور حيوي في هذا الصدد. فنهجنا نهج كلي. ونحن ندعم قيادة المرأة ومشاركتها المباشرة في عمليات السلام وإعادة الإعمار والمصالحة بعد انتهاء النزاع. وقد قدمنا، بالتعاون مع هيئة الأمم المتحدة للمرأة في مولدوفا، دعما موجهًا لبناء القدرات للمفاوضات من جمهورية مولدوفا على جانبي نهر دنيستر كليهما. وتواصل بعثة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا في مولدوفا الاتصال بشكل وثيق مع الأمم المتحدة في الميدان لإنشاء مجلس استشاري للمرأة لعملية التسوية في ترانسنيستريا.

إنني من ضمن من يؤمنون إيمانا شديدا بشبكات التواصل. ونحن ندعم شبكات التواصل النسائي. ففي عام ٢٠٢١، أطلقت منصة

وفي العام الماضي، دعم صندوق المرأة للسلام والعمل الإنساني ٢١٥ منظمة مجتمع مدني وتمكن من تقديم المساعدة إلى ١٠,٦ ملايين شخص بشكل مباشر وغير مباشر، بمن فيهم النساء النازحات قسرا والنساء والفتيات ذوات الإعاقة والناجيات من العنف الجنسي والجنساني. ويسر الصندوق أيضا إجلاء العديد من النساء الأفغانيات ومعالين بعد استيلاء طالبان على السلطة، حيث وفر أموالا استثنائية ذات أهمية حيوية للاستجابة لتلك الحالة الطارئة. ويقدم الصندوق أيضا الدعم المنقذ للحياة للمنظمات النسائية في أوكرانيا التي تواصل العمل وتقديم الخدمات هناك.

وفي مالي، قدم الصندوق دعما مباشرا للشابات في مجال تنويع مصادر الدخل وفرص مباشرة الأعمال الحرة والأعمال التجارية. فمن خلال الاستثمار في سبل العيش، نستثمر في المستقبل وتحقيق تعاف شامل للجميع ومستدام.

وفي الختام، أمل أن تشكل تلك الأمثلة مصدر إلهام لنا جميعا. ومن جانبنا، نحن هيئة الأمم المتحدة للمرأة والشركاء، فإننا نخطط للقيام بأكثر من ذلك بكثير. غير أننا بحاجة إلى أن يتضامن المجتمع الدولي، بما في ذلك جميع المنظمات الإقليمية، معنا وفي بكامل الالتزامات التي قطعناها على أنفسنا تجاه النساء والفتيات في حالات النزاع.

ذلك هو السبيل لأن نستعيد التوازن ونكتسب فرصة لتحقيق السلام وندافع، معا، عن قيمنا المشتركة. فلن يتحقق السلام والأمن اللذان نتطلع إليهما إلا عندما تضطلع المرأة بدور مركزي.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أشكر السيدة بحوث على إحاطتها.

أعطي الكلمة الآن للسيدة شميد.

السيدة شميد (تكلمت بالإنكليزية): أشكر مجلس الأمن على هذه الفرصة لمخاطبة مناقشة اليوم المفتوحة بشأن تنفيذ الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن، التي تمثل أولوية عليا لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا ولي شخصا.

عمل لتنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، وتشغل النساء أكثر من ٤٠ في المائة من المناصب القيادية في المنظمة.

وهذه ليست سوى أمثلة قليلة على المساهمات التي تقدمها منظمات إقليمية مثل منظمة الأمن والتعاون في أوروبا. وكما هو الحال دائماً، لا يزال هناك الكثير الذي ينبغي عمله لتحقيق التعاون الكامل على الصعيدين الدولي والإقليمي. ولا بد لنا، للوفاء بوعودنا بالنهوض بالمساواة بين الجنسين، من أن نذهب إلى أبعد من ذلك وأن نعمل معاً لكفالة تلبية احتياجات المرأة في النزاعات على نحو كاف وأن تكون المرأة جزءاً من عمليات صنع القرار على جميع المستويات، التي تشمل كذلك البعد التشريعي البالغ الأهمية.

ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا ملتزمة بالمساواة بين الجنسين. ونحن ملتزمون بتعاوننا الوثيق مع الأمم المتحدة. كما إننا ملتزمون بالعمل معاً في جميع أنحاء منطقتنا ومع شركائنا في جميع أنحاء العالم لتعزيز السلام والأمن، والمساواة بين الجنسين مهمة جداً لذلك.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أشكر السيدة شميد على إحاطتها.

وأعطي الكلمة الآن للسيدة ديوب.

السيدة ديوب (تكلمت بالإنكليزية): أود أن أهنئكم، السيدة الرئيسة، ومن خلالكم، جمهورية ألبانيا، على توجيه أعمال مجلس الأمن في شهر حزيران/يونيه ٢٠٢٢، وعلى الحرص على أن نكرس هذه الجلسة بشأن المرأة والسلام والأمن لدور المنظمات الإقليمية في تنفيذ الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن في مواجهة الاضطرابات السياسية والاستيلاء على السلطة بالقوة. وهذا موضوع حسن التوقيت حقاً، خاصة الآن بعد أن تسارعت وتيرة التغييرات غير الدستورية للحكومات، بما في ذلك عودة الانقلابات العسكرية في القارة الأفريقية، مع ما يترتب على ذلك من عواقب وخيمة على الأمن البشري للنساء والفتيات، بما في ذلك الحصول على الخدمات والحقوق الاجتماعية - الاقتصادية.

وأود فقط أن أشدد على الحالة في منطقة الساحل، حيث لا تزال الهجمات الإرهابية سائدة. وتقول النساء أنفسهن إنهن يتضررن

التواصل التابعة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا للقيادات النسائية بما في ذلك بناء السلام والوسيطات. ويشمل هذا المنبر نساء من أوكرانيا وأفغانستان، وأود فقط أن أقول - وقد أشار المتكلمون السابقون أيضاً إلى ذلك - أن حالة النساء والفتيات في أفغانستان مروعة جداً، ولا يسعني إلا أن أتفق مع الأمين العام بشأن ندائه في هذا الصدد.

ما نحاول القيام به من خلال شبكتنا هو دعم النساء المشاركات في أنشطة بناء السلام والسماح لهن بتبادل الخبرات والممارسات في مكان آمن. ونحن نمكن من إسماع أصوات النساء. وفي الآونة الأخيرة، عقدت اجتماعاً خاصاً بنساء من أوكرانيا، بمن فيهن بناء سلام وعاملات في مجال الأنشطة الإنسانية في الخطوط الأمامية. وناقشنا أثر الحرب على حياتهن اليومية وتعرفنا على احتياجاتهن الملحوسة واستمعنا إلى توصياتهن بشأن الإجراءات التي يمكن أن تتخذها منظمة الأمن والتعاون في أوروبا وبلدانها المشاركة. ولن ترشد التوصيات عملنا المستقبلي في أوكرانيا فحسب، بل إنها كذلك ستدعم الحوار على الصعيد المحلي.

ونحن ندعم الناجين من العنف الجنساني. ونفعل ذلك من خلال تعزيز قدرة مقدمي الخدمات والربط الشبكي بين مراكز الموارد النسائية ووضع مناهج تدريبية في قطاعي الشرطة والعدالة للتعامل مع حالات العنف المنزلي. ونقدم المساعدة لمنع الاتجار بالبشر، بما في ذلك عن طريق إصدار توصيات محددة للدول للتصدي لمخاطر الاستغلال عبر الإنترنت.

ونعزز مشاركة المرأة وقيادتها في قطاع الأمن، ولا سيما في مجالات منع نشوب النزاعات وتحديد الأسلحة ونزع السلاح. وقد شاركت حتى الآن أكثر من ٣٢٠ شابة من جميع أنحاء منطقة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا في البرنامج التدريبي لبرنامج المنح الدراسية من أجل السلام والأمن، وهو مبادرة مشتركة مع مكتب الأمم المتحدة لشؤون نزع السلاح، لتعميق معرفتهن بمنع نشوب النزاعات وتحديد الأسلحة ونزع السلاح.

وفي منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، نسعى جاهدين كذلك إلى أن نكون قوة تحتذى. وقد اعتمد أكثر من ثلثي الدول المشاركة خطط

وعلى وجه الخصوص، يجب الاعتراف بالحاجة إلى مشاركة المرأة في صنع القرار والأدوار القيادية. وأشيد بالجهود التي يبذلها الأمين العام للعمل عن كثب مع رئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي، السيد موسى فقي محمد، للتأكد من أننا ننفذ الخطتين في أفريقيا. كما نشكر الأمم المتحدة على دعمها للخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن.

وفي تقريرنا الأخير الصادر في عام ٢٠٢٢، أجرى مكثبي دراسة في منطقة الساحل بدعم من لكسمبرغ. وقدمت الدراسة أدلة على الآثار المتعددة للانقلابات وما يتصل بها من انعدام الأمن وتغير المناخ والجائحة على وضع المرأة في منطقة الساحل، حيث تدهورت الحقوق والحريات الأساسية للمرأة وتقديم الخدمات والحصول على الغذاء وسبل العيش والحماية من العنف وسوء المعاملة.

ولذلك، وبغية تعزيز إشراك المرأة في جهود السلام والأمن، نشرنا عدة أدوات، سأذكر بعضها منها.

أولاً، نقوم ببعثة تضامن مع شبكة القيادات النسائية الأفريقية للخروج إلى العلن والتحدث إلى النساء المتضررات. وبينما أتكلم الآن، يوجد فريق تقني بدعم من هيئة الأمم المتحدة للمرأة في مالي لمتابعة بعثتنا التضامنية السابقة، التي اضطلعنا بها مع نائبة الأمين العام، السيدة أمينة محمد. ويدعم الفريق النساء العاملات في بناء السلام والقيادات النسائية في جهودهن الرامية إلى الدعوة إلى إشراك المرأة في المفاوضات الجارية وعملية العودة إلى الاستقرار السياسي وإجراء الانتخابات وصياغة الدستور الجديد. وكما قالت المديرية التنفيذية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة، فإن شبكة النساء الأفريقيات لمنع نشوب النزاعات والوساطة هي منصة أخرى تشارك المرأة من خلالها في جهود الوساطة والتفاوض في مختلف المناطق.

ويواصل الاتحاد الأفريقي تعاونيه مع الجماعات الاقتصادية الإقليمية، التي كانت بمثابة منابر مفيدة لبناء قدرات مختلف الجهات الفاعلة. ويعمل مكثبي، مكتب المبعوث الخاص، مع الدول الأعضاء والمنظمات النسائية ومراكز الفكر ومراكز الامتياز التي تتعامل مع

بشكل مضاعف - لا من الانقلابات فحسب، بل كذلك من الهجمات الإرهابية.

وكما نعلم، كثيراً ما تكون الحالة التي تؤدي إلى انقلاب عسكري هي الاستبعاد الجنساني وعدم المساواة بين الجنسين، حيث يعاني نصف البشرية باستمرار من الاستغلال الاقتصادي والاجتماعي والعوز والحرمان السياسي. أجل، إن العنف ضد المرأة والفقر بسبب نوع الجنس واستبعاد المرأة من عملية صنع القرار في السياسة والاقتصاد ليست أمثلة على عدم المساواة بين الجنسين فحسب، بل هي كذلك مؤشرات على سوء الحكم غير الديمقراطي الذي لا يحترم حقوق الناس الإنسانية. ولذلك، يمكننا القول إن الانقلاب لا يعالج حالة مثل الحالة التي وصفناها للتو، بل يؤدي إلى تفاقم هذه الحالة.

ونحن نعلم أن البحوث أثبتت أن عدم المساواة بين الجنسين في مقدمة أشكال عدم المساواة وأنه المؤشر الأول على هشاشة السلام وأن المشاركة الكاملة لجميع المواطنين، رجالاً ونساءً، هي أفضل طريقة لبناء ديمقراطيات مستدامة والحد من النزاعات وتحقيق التنمية البشرية. وهذا ما تمثلته الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن، وإذا ما نُفذت تنفيذًا كاملاً، فإنها ستسهم في معالجة الحالة المدمرة.

وفي أفريقيا، نواصل النهوض بالخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن على الرغم من وقوع الانقلابات وتدهور الحالة الأمنية. وفي الوقت الراهن، اعتمدت ٥٨ في المائة من دولنا الأعضاء خطط عمل وطنية، ويشارك العديد من هذه الدول في هذه المناقشة المفتوحة.

اسمحوا لي أيضاً أن أشدد على أن الاتحاد الأفريقي لديه أدوات قوية تحت تصرفه، بما في ذلك هيكل الحوكمة في أفريقيا، وهو الجهاز الأساسي المكلف بتعزيز الحوكمة الرشيدة، فضلاً عن منظومة السلم والأمن الأفريقية. وتنفيذهما الكامل أمر أساسي، ولذلك نحتاج إلى التركيز على الكيفية التي يمكن بها للأمم المتحدة أن تعمل مع الاتحاد الأفريقي لتنفيذ هذين الهيكلين. وأعتقد أن ذلك سيساعد على منع الحالة التي نشهدها اليوم من خلال ضمان الحوكمة الرشيدة والوصول إلى الموارد ومنع نشوب النزاعات من خلال الحوار والإدماج.

بموجب القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، وعلى أي صك دولي آخر أو قرار لمجلس الأمن.

إن الرئاسة الألبانية للمجلس محقة في الإشارة في مذكرتها المفاهيمية (S/2022/457، المرفق) إلى أن ثمة دورا حاسما للمنظمات الإقليمية. وهي محقة أيضا في توجيه انتباهنا إلى أنه في أوقات الاضطراب على وجه الخصوص، كثيرا ما يتوقف التقيد بالالتزامات المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن، وترى النساء - سواء كن صحفيات أو من العاملات في بناء سلام أو عضوات في البرلمان أو ممثلات للمجتمع المدني - أن ثمة تهديدات لعملهن وسلامتهن وأمنهن، أو يواجهن ما هو أسوأ. وللأسف، فقد شهدت، بصفتي سفيرة الاتحاد الأوروبي المعنية بالشؤون الجنسانية والتنوع، ذلك يحدث في عدة مناسبات. وبوسعي أن أشهد، استنادا إلى تجربتي الخاصة، بمدى صعوبة ضمان مشاركة المرأة مشاركة كاملة ومتساوية ومجدية على الرغم من رسائل النوايا الإيجابية التي يتشاطرها الجميع.

وحتى في أوقات الأزمات الآنية والاضطرابات السياسية، لا تزال المرأة مستبعدة من الحوار السياسي بشأن مستقبل بلدها، كما نرى الآن في أفغانستان وميانمار والسودان واليمن وسورية، من بين دول أخرى. وعندما يلزم اتخاذ قرارات، بما في ذلك في هذه القاعة، تظل المرأة ممثلة تمثيلا ناقصا. ونحن بحاجة إلى البدء في مناقشة ذلك الواقع.

إننا نقف حاليا عند مفترق طرق، وأمامنا اتجاهات مختلفة للاختيار من بينها. وأرى أن لدينا خيارين. بوسعنا أن نواصل السير على طريق الكلام أكثر من العمل، أو يمكننا أن نتفق على التعجيل باتخاذ إجراء، بما في ذلك في أوقات الأزمات المباشرة والاستيلاء على السلطة في البلدان بشكل غير قانوني، لضمان مشاركة المرأة في جميع حواراتنا الدبلوماسية والسياسية. وبوسعنا أن نبذل قصارى جهدنا لكي تكون المساواة بين الجنسين ودور المرأة جزءا من الاستجابة الفورية ولكيلا تسقط من قائمة الأولويات، كما يقع في كثير من الأحيان.

وكمثال ملموس على دعم تمكين المرأة، أطلق الاتحاد الأوروبي منتدى القيادات النسائية الأفغانية في آذار/مارس. ويوفر المنتدى

مسائل المرأة والسلام والأمن لبناء قدراتها على تعزيز المساواة، وبصفة خاصة، قدراتها على مكافحة العنف والإيذاء ضد النساء والفتيات.

وفي العام الماضي، أطلقنا أول مؤتمر للرجال بشأن الذكورة الإيجابية في القيادة من أجل القضاء على العنف ضد النساء والفتيات والتصدي للإفلات من العقاب والدعوة إلى المساواة. وقد حضره أكثر من ١٥ رئيس دولة من قارتنا، أخذوا الكلمة لتناول تلك المسائل وتعهدها بمكافحة العنف ضد المرأة.

ونشر أيضا إطارا قاريا للنتائج لتتبع تنفيذ الالتزامات التي تعهدت بها دولنا الأعضاء بإنهاء العنف ضد النساء والفتيات وتوفير استجابات جيدة وفعالة. وحتى الآن، قدمت ٢٠ دولة عضوا أفريقية تقاريرها، وصدرت تلك النتائج في تقرير لرئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي في العام الماضي. ونعمل أيضا على كفالة أن نكمل تقارير الأمين العام عن المرأة والسلام والأمن في ذلك الصدد.

في الختام، اسمحوا لي أن أهنيء مجلس الأمن على مبادراته العديدة لتعزيز الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن، بما في ذلك من خلال رئاسته التناوبية المتفانية التي تركز على المرأة والسلام والأمن. وما نحتاج إليه الآن هو التأكد من أننا نتخذ إجراءات بالتعاون مع المنظمات الإقليمية مثل الاتحاد الأفريقي، فضلا عن الجماعات الاقتصادية الإقليمية. وبينما ترحب النساء بالنقاش، فإنهن يطالبن باتخاذ إجراءات وتحقيق النتائج المتوخاة وإحداث تأثير.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أشكر السيدة ديوب على إحاطتها.

أعطي الكلمة الآن للسيدة رونر - غروباتشيتش.

السيدة رونر - غروباتشيتش (تكلمت بالإنكليزية): مع عودة

الحرب في أوروبا وعلى خلفية تزايد الانتكاسات فيما يتعلق بحقوق المرأة والمساواة بين الجنسين، من المهم أكثر من أي وقت مضى صون وتعزيز قيمنا المشتركة، فضلا عن التمسك بالالتزامات الدولية والنظام المتعدد الأطراف القائم على القواعد، وفي القلب منه الأمم المتحدة. وينطبق ذلك على الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن، المعتمدة

لمعالجة تلك المسألة حتى ننهي أولاً من معالجة ما يسمى بالمسائل الأخرى الأكثر أهمية.

لقد أعطيت للتو مثالين على كيفية القيام بذلك بالفعل - كيف يمكننا إشراك النساء في مناقشاتنا وحواراتنا السياسية وجعلهن يشاركن مشاركة مجدية فيها. ويمكننا القيام بذلك. ولا يتطلب الأمر سوى بذل جهد جدي وطرق متسق ومستمر على أبواب تلك الأماكن التي تجري فيها معالجة المسائل المتصلة بالنزاع والسلام. ومجلس الأمن من بين هذه الأماكن. والواقع أنه أعلى جهاز لمناقشة السلام والأمن. ولهذا السبب أعرب عن امتناني لألبانيا على إدراجها هذه المسألة في جدول الأعمال.

والاتحاد الأوروبي ملتزم التزاماً كاملاً بالقيام بدوره، تمسباً مع خطة عمله بشأن المرأة والسلام والأمن، وكما يتضح من أعمالنا، داخليا وخارجيا على السواء. وتعميم مراعاة المنظور الجنساني مبدأ توجيهي لبعثاتنا وعملياتنا المدنية والعسكرية البالغ عددها ١٨ بعثة، وأولوية لعملنا الخارجي. وقد التزمنا بضمان أن تتصف ٨٥ في المائة من جميع الإجراءات الخارجية للاتحاد الأوروبي ببعد جنساني بحلول عام ٢٠٢٥. وفي جميع المناطق، من منطقة الساحل إلى الشرق الأوسط ووسط أفريقيا وآسيا، ندعم إجراءات بناء القدرات والرصد للقيادة النسائية، ونساهم في الشبكات النسائية، ونعمل بشكل وثيق مع المجتمع المدني والمنظمات الشعبية وهيئة الأمم المتحدة للمرأة.

وأود أن أختتم بياني بالقول: فلنعمل هذا بصورة أكثر تواتراً ؛ ولنجتمع لنناقش كيف يمكننا، بل كيف ينبغي لنا، كغالة إتحاء الفرصة للنساء للمشاركة بشكل هادف في مناقشاتنا. وكنتيجة ملموسة لجلسة اليوم، أقترح استئناف العمل بآلية التعجيل الإقليمي للقرار ١٣٢٥، وهي منبر لتيسير تبادل أفضل الممارسات والدروس المستفادة بين الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي والاتحاد الأفريقي ومنظمة حلف شمال الأطلسي ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا. ونرحب بشركاء إضافيين، مثل جامعة الدول العربية. فلنعمل كل ما يلزم لأننا في عام ٢٠٢٢. فبناتنا وأبنائنا لن يفهموا عجزنا عن القيام بذلك.

منبرا للنساء الأفغانيات من خلفيات متنوعة داخل أفغانستان وخارجها للمساهمة في الحوار السياسي للاتحاد الأوروبي والمجتمع الدولي قاطبة بشأن مستقبل أفغانستان. ولذلك، يوفر المنتدى حيزاً بديلاً للتعبير عن آراء النساء المقصيات من الحوار السياسي في بلدن واللواتي يعانين من انتهاك حقوقهن بكل الطرق الممكنة التي يمكن تخيلها .

واليوم نواجه أيضاً الجرائم التي ترتكبها القوات المسلحة الروسية في أوكرانيا. ويواصل الاتحاد الأوروبي دعم أوكرانيا، بالتنسيق الوثيق مع الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالعنف الجنسي في حالات النزاع. وهناك أيضاً، في تلك الحرب التي تشنها روسيا على الأراضي الأوكرانية، نرى أن كرامة المرأة تداس وحقوقها تنتهك. والحرب في أوكرانيا مثال آخر على الكيفية التي نحتاج بها إلى إيلاء اهتمام خاص للعمل مع المنظمات المحلية والإقليمية للتأكد من أن فهمنا للحالة - وبالتالي عملنا ونهجنا - يستند إلى معلومات وحقائق موثوقة على أرض الواقع.

وبسبب نداء هذه المنظمات - المنظمات النسائية التي بدأت في جمع الأدلة وتوثيق حالات العنف الجنسي المتصل بالنزاع - تم تعديل ولاية البعثة الاستشارية المدنية للسياسة المشتركة للأمن والدفاع التابعة للاتحاد الأوروبي إلى أوكرانيا بغية دعم السلطات الأوكرانية في التحقيق في الجرائم الدولية، بما في ذلك جرائم العنف الجنسي المتصلة بالنزاع. واتخذنا أيضاً خطوات للتصدي للمخاطر المتزايدة للاتجار التي تواجه الفارين من النزاع، ولا سيما النساء والأطفال، من خلال اعتماد خطة مشتركة لمكافحة الاتجار. ولولا دور المنظمات الإقليمية لما تمكنا من اتخاذ تلك الخطوة الهامة.

وكما هو الحال في أفغانستان، حيث لدينا نساء يمثلن أنواعاً مختلفة من الشبكات والمنظمات المحلية والإقليمية، فإن الحالة في أوكرانيا تبين الطريقة التي ينبغي أن نعالج بها هذه المسألة. ويجب علينا أن نصغي وأن نتصف باليقظة، وقبل كل شيء، يجب أن نكفل إشراك آراء ومواقف المرأة في حوارنا السياسي وعملية صنع القرار. ويجب أن نفعل ذلك على وجه السرعة. وهذا يعني عدم الانتظار

وفي عام ٢٠١٥، وضعت جامعة الدول العربية استراتيجية إقليمية للمرأة والسلام والأمن دعماً لجهود دولها الأعضاء لوضع خطط عمل وطنية لتنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠). وفي هذا الإطار في عام ٢٠١٩، أنشأت جامعة الدول العربية شبكة الوسيطات العربيات كأداة وساطة إقليمية، تمسحياً مع القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠). وتتألف هذه الشبكة من دبلوماسيين رفيعي المستوى من وزارات خارجية الدول الأعضاء في المنطقة. وقد وضعت استراتيجية وخطة عمل توفران إطاراً يُسترشد به في إنشاء شبكات الوساطة الوطنية.

كما بادرت جامعة الدول العربية بإنشاء لجنة الطوارئ لحماية المرأة أثناء النزاعات المسلحة في المنطقة العربية، استجابة للجهود التي تبذلها نساء المنطقة. وفي هذا السياق، تم اعتماد العديد من الاستراتيجيات ذات الصلة لدعم وتعزيز وحماية المرأة في مبادرات السلام والأمن، مثل الاستراتيجية العربية للوقاية والاستجابة لمكافحة جميع أشكال العنف في حالات اللجوء، وخاصة العنف الجنسي ضد النساء والفتيات، واستراتيجية شبكة الوساطة النسائية العربية. وعلاوة على ذلك، قامت جامعة الدول العربية، بالتعاون مع هيئة الأمم المتحدة للمرأة، بتطوير مبادرة المرأة والسلام والأمن في المنطقة العربية، وهي مبادرة تهدف إلى توفير المساعدة التقنية والتوجيه السياسي للزميين لكل جانب من جوانب الالتزامات المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن. وصدر تقريرها التجميعيين الأول والثاني على المستوى الإقليمي بشأن التقدم المحرز في تنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) بعد ١٥ عاماً في المنطقة العربية، ورصد التقدم المحرز في تنفيذ استراتيجيتنا الإقليمية وخطة العمل التنفيذية لدينا لحماية المرأة العربية: الأمن والسلام ٢٠١٦-٢٠١٨، فضلاً عن دليل إعداد الخطط الوطنية للمرأة والسلام والأمن. وأود أن أختتم بياني باقتراح أن يعين الأمين العام مبعوثاً خاصاً معنياً بالمرأة والسلام والأمن. وعلاوة على ذلك، وبما أن السيدة بحوث حاضرة معنا هنا اليوم، فإننا ندعو مجلس الأمن إلى اتخاذ قرار جديد بشأن المرأة والوساطة.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أشكر السيدة أبو غزالة على بيانها.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أشكر السيدة رونر - غروباسيتش على إحاطتها.

أعطي الكلمة الآن للسيدة أبو غزالة.

السيدة أبو غزالة (تكلمت بالإنكليزية): أود أن أهنيء ألبانيا على توليها رئاسة مجلس الأمن لشهر حزيران/يونيه وأن أشكر رئيسة المجلس على عقد هذه المناقشة المفتوحة بشأن المرأة والسلام والأمن.

تأتي هذه الدعوة في إطار توطيد التعاون المثمر بين المجلس وجامعة الدول العربية في مجال صون السلم والأمن الدوليين، والذي يتوج بالاجتماع السنوي الذي يعقده المجلس لبحث التعاون مع جامعة الدول العربية، بمشاركة معالي الأمين العام أنطونيو غوتيريش ومعالي الأمين العام أحمد أبو الغيط.

وقد أسفر هذا التعاون المتزايد عن اعتماد البيانات الرئاسية S/PRST/2019/5 أثناء رئاسة الكويت في عام ٢٠١٩، و S/PRST/2021/2 أثناء رئاسة تونس في عام ٢٠٢١، و S/PRST/2022/1 أثناء رئاسة الإمارات العربية المتحدة في آذار/مارس. وتركز البيانات الثلاثة جميعها على المرأة والسلام والأمن بوصفهما أحد المحاور الرئيسية للتعاون المتزايد بين جامعة الدول العربية والأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية الأخرى، ولا سيما الاتحاد الأفريقي، الذي عرض هذه المسألة على المجلس بمبادرة من ناميبيا، مما أدى إلى اتخاذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠).

وبعد مرور ٢١ عاماً، لا تزال المنطقة العربية تشهد أزمات ونزاعات، في حين أن إمكانات المرأة لبناء السلام لا تزال غير مستغلة في المنطقة. وقد أحرز تقدم متقطع. وبغية السعي إلى إنهاء النزاعات، تُوجه نداءات من أجل تخفيف حدة النزاعات ومشاركة المرأة على قدم المساواة وبصورة مجدية في حلها سلمياً. وما فتئت جامعة الدول العربية، تمسحياً مع ولايتها، تدعم الجهود الرامية إلى التوصل إلى حلول سياسية والتوسط في عمليات لوقف إطلاق النار على الصعيد الوطني تسمح للأطراف بإنشاء حكومات شرعية وخاضعة للمساءلة وفعالة.

في أفغانستان، منذ استيلاء حركة طالبان العنيف في آب/أغسطس ٢٠٢١، تم استبعاد المرأة بطريقة ممنهجة من الحياة العامة، واللاتي إحتَجَجْنَ تعرضن للقمع العنيف أو الاختطاف أو القتل أو تعرضن لأشكال أخرى من الأعمال الانتقامية. ومما يبعث على القلق الشديد أنه على الرغم من الوعود والالتزامات، لا تزال الفتيات محرومات من تعليمهن. وهذا أمر غير مقبول.

وفي السودان وميانمار ومالي، لم يهدد العنف الذي اندلع المكاسب الهشة للخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن فحسب، بل هدد حياة وعمل الإناث من بناء السلام أنفسهن، واختبر أيضا قدرة المجتمع الدولي على الوفاء بولاية المجلس في صون السلم والأمن الدوليين.

وكما سمعنا اليوم، فإن عددا كبيرا من المنظمات الإقليمية، بما فيها الاتحاد الأوروبي، والاتحاد الأفريقي، ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، وجامعة الدول العربية، اعتمد أو على وشك اعتماد خطط أو استراتيجيات مكرسة لتنفيذ الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن وإعطائها الأولوية. وهذا تطور رائع. وغالبا ما تكون المنظمات الإقليمية أول من يتفاعل في الاستجابة للآزمات ويشارك مع الأطراف المعنية لكفالة حماية المدنيين. وهي في وضع متميز يمكنها من بناء الثقة وتعزيز الحوار بين الأطراف المعنية، فضلا عن تقديم الدعم في الوساطة والمصالحة، ويمكن أن تكون مؤثرة في أنشطة دعم المرأة والدفاع عنها في مجال مشاركتها مشاركة كاملة ومتساوية ومجدية وأمنة في جميع جوانب السلام والأمن. ويجب أن نعزز الشراكات والتنسيق مع هذه المنظمات الإقليمية، وأن نجعل أصواتها مسموعة في مجلس الأمن وفي منظومة الأمم المتحدة الأوسع نطاقا. وتتمتع المنظمات الإقليمية، من نواح كثيرة، بقدرات متميزة ومتكاملة، يمكن أن تحقق، عند تنسيقها على النحو الواجب مع منظومة الأمم المتحدة، نتائج جيدة وسريعة وفعالة في الحفاظ على الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن و/أو التعجيل به، ولا سيما في سياقات الاضطرابات السياسية والاستيلاء على السلطة بالقوة.

وفي حين أن العديد من المنظمات الإقليمية تتعاون بالفعل تعاوننا وثيقا فيما بينها، سيكون من المهم تكثيف ذلك التعاون وبناء شبكة من

أدلي الآن ببيان بصفتي وزيرة الشؤون الأوروبية والشؤون الخارجية في ألبانيا.

أود أن أتقدم بخالص الشكر لجميع مقدمي الإحاطات والأمين العام على بياناتهم وعلى المعلومات القيمة جدا التي قدموها في هذه الجلسة. لقد سمعنا منهم الروايات المهمة والدقيقة والمباشرة التي تغطي منظورات ومناطق مختلفة، مما يغذي الجهود الجماعية الرامية إلى تنفيذ الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن. نعم، الكلمة الصحيحة هي تنفيذ إطار معياري قوي جدا. فلدينا القرارات. وينبغي اتخاذ الإجراءات. ونحن بحاجة إلى مزيد من النتائج ملموسة والمادية.

ونعلم أن المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية واصلت الاضطلاع بأدوار محورية في مناطقها في مجالات السلم والأمن وحقوق الإنسان والتنمية، بما في ذلك في تنفيذ الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن. وقد أصبح دور المنظمات الإقليمية في المسائل المتصلة بالخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن ذا أهمية متزايدة، نظرا لضخامة وتعقيد التحديات التي تواجه المجتمع الدولي اليوم. وقد أظهرت الأحداث التي وقعت مؤخرا في بلدان ومناطق مختلفة، مثل أوكرانيا وأفغانستان والسودان وميانمار ومالي، على سبيل المثال لا الحصر، مدى هشاشة التقدم الذي أحرزناه في ميدان المرأة والسلام والأمن، وأنه سيظل هشا.

وبسبب الحرب في أوكرانيا، كما سمع المجلس مرات عديدة، بما في ذلك يوم الإثنين من الأسبوع الماضي (انظر S/PV.9056)، فإن المكاسب الجوهرية التي تحققت في مجال حقوق المرأة والمساواة بين الجنسين في السنوات الأخيرة تعرضت لضغوط هائلة، إن لم يكن قد تلاشت تماما. تواجه النساء والفتيات الأوكرانيات اليوم ما قد يكون أكبر تحد في حياتهن. فالهجمات غير القانونية على المرافق المدنية، بما في ذلك المدارس والمستشفيات، تحرمهن من الحصول على التعليم والخدمات الصحية الأساسية. وتجدر النساء والفتيات اللاتي يجبرن على الفرار من منازلهن أنفسهن في أوضاع تؤدي إلى تفاقم عدم المساواة والضعف وفي مواجهة العنف الجنسي والجسدي. ونشعر بالفزع إزاء التقارير التي تفيد بوقوع عنف جنسي مزعوم، والتي تحتاج إلى توثيق كامل والتحقيق فيها على النحو الواجب.

تهدف إلى تعزيز المشاركة المجدية للمرأة على جميع المستويات، والتعجيل بالخطوة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن والإطار المعياري الذي اعتمدته مجلس الأمن على مر السنين.

ويسعدني جدا أن أبلغ عن بعض الإنجازات الحقيقية والملموسة والكبيرة بشأن المشاركة المجدية للمرأة في عمليات صنع القرار المهمة في بلدي. تحتل ألبانيا حاليا المرتبة الأولى ضمن الحكومات الخمس الأولى الأكثر توازنا بين الجنسين في العالم، حيث تشكل النساء ٧٥ في المائة من وزرائها. وتشغل المرأة بنجاح بعض المناصب العامة العليا في ألبانيا - بما في ذلك في المؤسسات والوكالات والإدارات المستقلة في المجالات الرئيسية للدولة. وقد اتخذت ألبانيا خطوات مهمة نحو اعتماد ميزنة مراعية للمنظور الجنساني رسميا على الصعيدين المركزي والمحلي.

وقد حان الوقت للانخراط في مستوى جديد من التعاون مع المنظمات الإقليمية. ولا يمكننا سد الفجوة الهائلة بين ما تحقق على الورق وتنفيذ الخطوة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن في الميدان إلا بالعمل معا على مختلف المستويات. إن هذا التعاون ضروري بصفة خاصة في سياق الانقلابات العسكرية الأخيرة والاستيلاء على السلطة بالقوة التي شهدنا نتيجة لها انقطاعات مفاجئة في الالتزامات الوطنية المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن.

أستأنف الآن مهامي بصفتي رئيسة المجلس

وأعطي الكلمة للممثلة الدائمة للولايات المتحدة والعضو في حكومة الرئيس بايدن.

السيدة توماس غرينفيلد (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلمت بالإنكليزية): أشكركم، سيدتي الرئيسة، على عقد جلسة اليوم. كما أشكر الأمين العام غوتيريش على مشاركته اليوم.

وأود أيضا أن أعرب عن تقديري لجميع مقدمي الإحاطات ولممثلي المنظمات الإقليمية الذين انضموا إلينا اليوم. إن دور المنظمات الإقليمية حاسم للنهوض بالخطوة المتعلقة بالمرأة والسلام

المنظمات الإقليمية تدريجيا بهدف تحسين تصنيف البيانات، وإجراء تحليلات جنسانية، وتبادل أفضل الممارسات، وتنسيق النهج المراعية للمنظور الجنساني والقائمة على حقوق الإنسان لكفالة الإدماج المجدي للمرأة، ولا سيما النساء المنتميات إلى الفئات المهمشة تقليديا، في العمليات السياسية وعمليات السلام والأمن. ومن الأهمية بمكان أن تعمل المنظمات الإقليمية بشكل وثيق مع المجتمع المدني، ولا سيما المنظمات التي تقودها النساء على المستوى الشعبي. ويجب أن تتمكن المنظمات الإقليمية من دعم البيئات الآمنة والتمكين للنساء العاملات في بناء السلام والمدافعات عن حقوق الإنسان وناشطات المجتمع المدني. ويمكن للمنظمات الإقليمية، بالتنسيق مع منظومة الأمم المتحدة والدول الأعضاء وبعضها البعض، أن توفر تمويلا سريعا ومرنا لمدافعات عن حقوق الإنسان والمنظمات التي تقودها النساء العاملة في حالات النزاع وما بعد النزاع. وتحقيقا لتلك الغاية، يجب أن نكفل إعطاء جميع المنظمات الإقليمية الأولوية للخطوة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن ووضع خطط عمل واستراتيجيات لتنفيذها، وفقا للقرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) وغيره من قرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

وألبانيا، من خلال مشاركتها في عدة منظمات إقليمية، مثل منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، ومنظمة حلف شمال الأطلسي، ومنظمة التعاون الإسلامي، ملتزمة بالوفاء بواجبها فيما يتعلق بالتعجيل بالخطوة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن وتنفيذها تنفيذا كاملا. وأدمنت خطة المرأة والسلام والأمن كواحدة من أولويات رئاسة ألبانيا لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا في عام ٢٠٢٠، مولدة زخما جديدا في عمل المنظمة في تعزيز دور المرأة في حل النزاعات وفي عمليات السلام. ويسعدنا أن نرى منظمة الأمن والتعاون في أوروبا تواصل إعطاء الأولوية للمرأة والسلام والأمن. وألبانيا، بوصفها عضوا في منظمة حلف شمال الأطلسي، تعمل بلا كلل للحد من الحواجز التي تحول دون المشاركة النشطة والمجدية للمرأة في المؤسسات الأمنية على الصعيد الوطني وفي إطار الحلف. وتشكل النساء اليوم ما يقرب من ٢٠ في المائة من مجموع أفراد القوات المسلحة في ألبانيا. وفي منظمة المؤتمر الإسلامي، تشارك ألبانيا مشاركة كاملة وتدعم بشدة كل مبادرة

وبينما نستخدم جميع الأدوات المتاحة لنا، يجب علينا أيضا أن نبحث معا لتعزيز جهود الوقاية وتعزيز العدالة بمختلف أشكالها، فضلا عن توفير خدمات الدعم الرشيدة للناجين من الصدمات على المدنيين القريب والطويل. ولكني أود أن أوضح أمرا واحدا يجب عدم إغفاله: إن النساء لسن ضحايا سلبيات، بل إنهن ناجيات وشجاعات ويقفن باستمرار في الخطوط الأمامية لبناء السلام على الصعيدين الشعبي والوطني وتتخذ النساء خطوات فعالة لحماية مجتمعاتهن المحلية من النزاعات. كما تطرح المرأة فهما فريدا للديناميات المحلية والإقليمية لعمليات السلام اللازمة لإبرام الاتفاقات المستدامة.

إن إعطاء الأولوية لخطة العمل المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن سيغير حياة النساء والفتيات فضلا عن أنه سيترك بذور مستقبل أكثر سلاما لهن. وبالتالي يجب أن نحرص عندما هادفا ودائما في معالجة عدم المساواة بين الجنسين على جميع مستويات مجتمعنا. وكما أكد عدة متكلمين، يجب أن نتخذ الإجراءات اللازمة بالإضافة إلى الكلمات. ويجب أن نتصدى للمعايير الجنسانية والاجتماعية الضارة. يجب ألا نكف، كما أخبرتني امرأة سورية خلال زيارتي الأخيرة إلى تركيا، عن الشعور بالغضب إزاء العنف والفظائع المرتكبة ضد المرأة. ويجب أن نواصل تعزيز المشاركة الكاملة للمرأة وإشراكها في أدوار صنع القرار على جميع مستويات عمليات منع نشوب النزاعات وحلها وبناء السلام. ومن جانبنا، أصبحت الولايات المتحدة، من خلال إقرار قانون المرأة والسلام والأمن لعام ٢٠١٧، أول بلد في العالم يقنن التزامه بالنهوض بالقرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) بسن قانون شامل للمرأة والسلام والأمن. وتسعى استراتيجية الولايات المتحدة لعام ٢٠١٩ بشأن المرأة والسلام والأمن إلى سد الفجوة بين الجنسين في القيادة عن طريق تعبئة دبلوماسية الولايات المتحدة وبرامجها، جنبا إلى جنب مع إشراك الشركاء، والاستثمار في سلامة المرأة وحقوقها، فضلا عن إسماع أصوات القيادات والمنظمات النسائية.

ونتطلع إلى إصدار تقريرنا الثاني عن المرأة على النطاق الحكومي بأسره وجهود تنفيذ السلام والأمن في نهاية هذا الشهر

والأمن ونرحب باستعدادها لبذل المزيد من الجهد، فضلا عن الدور الحاسم الذي تؤديه جميعا.

لقد شهدنا التهديدات غير المتناسبة التي تواجهها النساء والفتيات في البلدان والنزاعات في جميع أنحاء العالم، بما في ذلك في مالي وأفغانستان وميانمار وأوكرانيا وإثيوبيا وأماكن أخرى. وأود أن أشير إلى أن العديد من أنظمة الجزاءات التي تفرضها الأمم المتحدة، مثل تلك المفروضة على جنوب السودان واليمن، تتضمن معايير لتصنيف أولئك الذين يرتكبون جرائم العنف ضد المرأة. ونشجع مجلس الأمن على مواصلة استخدام تلك الأدوات، كما فعل مع أسامة الكوني إبراهيم، وهو تاجر بشر سيئ السمعة في ليبيا.

وفي أفغانستان، قيدت طالبان مشاركة المرأة في الحيز السياسي والاقتصادي والاجتماعي وفي العديد من المجالات الأخرى. وأصدرت ما لا يقل عن اثني عشر إعلانا رسميا منذ أيلول/سبتمبر الماضي بشأن تقييد حقوق النساء والفتيات. ونكرر نداءنا إلى طالبان مرة أخرى لإلغاء تلك القيود المفروضة على التعليم والعمالة والتنقل. ونحث طالبان على السماح للمرأة بالمشاركة الكاملة والفعالة في المجتمع الأفغاني. وبينما تسمح مساهمات المرأة بتحقيق الرخاء في أفغانستان خلال السنوات المقبلة، لن يمكن استبعاد النساء والفتيات من تحقيق الاستقرار والحفاظ على المكاسب الاقتصادية في البلد.

علاوة على ذلك، لا يمكننا أن نتحدث عن خطة العمل المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن دون التفكير في عواقب الغزو الروسي المروع لأوكرانيا والأثر غير المتناسب الذي خلفه على المرأة. وكما أوضحنا في وقت سابق من هذا الشهر، ما زلنا نرى تقارير موثوقة عن زيادة الفظائع التي ارتكبتها القوات الروسية ضد المدنيين، بما في ذلك الروايات المروعة عن العنف الجنساني والعنف الجنسي المرتبط بالنزاع. ويجب المساءلة عن تلك الفظائع، فضلا عن الفظائع التي يرتكبها الآخرون ضد النساء والفتيات. ولا يمكن للجنة أن يتصرفوا دون عقاب. ويجب على المنظمات الإقليمية أيضا أن تؤدي دورا في ذلك الصدد، ونحن ملتزمون بالعمل معها.

ترى النرويج ثلاث طرق يمكن بها للمنظمات الإقليمية أن تتناول هذا الموضوع.

أولاً، يمكنها أن تقود بالقدوة. وعلى مدى عقود، أظهر الاتحاد الأفريقي زعامة في التصدي للانقلابات العسكرية والاستيلاء على السلطة من خلال استجاباته السريعة والحاسمة. وتلك حقاً أفضل ممارسة تذكرنا جميعاً بأهمية التعاون القائم على المبادئ.

ونشيد أيضاً بوضع منظمات مثل الاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا خطط عمل إقليمية تتعلق بالمرأة والسلام والأمن، ونشجع على تعزيز تنفيذ تلك الخطط. كما تعدّ البيانات المشتركة مثل البيان الصادر عن منظمة التعاون الإسلامي بشأن حق الفتيات الأفغانيات في التعليم إشارات سياسية هامة أيضاً لا ينبغي الاستهانة بها.

بيد أن الاختبار الحقيقي يكمن في ترجمة التزاماتنا في مجال السياسة العامة إلى إجراءات محددة عندما تنشب النزاعات. ويجب أن تصر المنظمات الإقليمية على مشاركة المرأة بصورة كاملة ومتساوية وفعالة في جميع جهود الوساطة الرامية إلى حل النزاعات المحلية والوطنية وفي إعادة البناء بعد حل الأزمات السياسية. ويجب أيضاً أن تصر على إشراك المرأة في أفرقة الوساطة التابعة للمنظمات الإقليمية. ولدى الشبكات الإقليمية للوسيطات ثروة من التجارب والخبرات التي يمكن الاستفادة منها في هذا الصدد.

ثانياً، يمكن للمنظمات الإقليمية أن تدخل في شراكات من أجل التغيير. فبعد حدوث انقلاب عسكري أو استيلاء عنيف على السلطة، كثيراً ما يتعطل أيضاً تنفيذ الالتزامات الوطنية تجاه المرأة والسلام والأمن وعمل المجتمع المدني. يُسهم ذلك في زيادة استبعاد القيادات النسائية من الحيز السياسي والعمليات الرسمية على الصعيدين الوطني والمحلي.

وفي أفغانستان وميانمار، سمعنا نداءات متكررة من النساء بناة السلام وممثلات المجتمع المدني، بمن فيهن المنفيات، من أجل إنشاء

ومواصلة التعاون مع المجتمع المدني في ذلك العمل. ونشجع جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة على اعتماد وتنفيذ خطط عمل بشأن المرأة والسلام والأمن. تحقيقاً لتلك الغاية، أنهى المنظمات الإقليمية بما فيها المنظمات الممثلة هنا اليوم، مثل الاتحاد الأفريقي ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا التي اعتمدت استراتيجيات بشأن المرأة والسلام والأمن. والآن يجب عليها ترجمة ذلك إلى أفعال.

كما تؤدي المنظمات الإقليمية دوراً أساسياً في تشجيع البلدان على اعتماد وتنفيذ خطط عمل وطنية بشأن المرأة والسلام والأمن. وبالتالي، فإن قيادتها الإقليمية في تعزيز مشاركة المرأة بصورة كاملة ومتساوية وفعالة في عمليات السلام والأمن لا تقدر بثمن. وتعدّ تلك إشارة ملهمة لكي تحذو حذوها الدول.

كما يشكل إيجاد حيز آمن للنساء العاملات في بناء السلام والصحفيات والمجتمع المدني أحد المجالات التي يمكن للمنظمات الإقليمية أن تحدث تغييراً حقيقياً فيها. ويجب علينا جميعاً أن نعمل معاً لتمكين تلك الجهات الفاعلة ومنع أعمال العنف ضدها، بما في ذلك من خلال إساءة استخدام التكنولوجيات الرقمية واستغلالها للمضايقة والإساءة عبر الإنترنت ونشر المعلومات المضللة الجنسية من جانب الجهات الفاعلة الحكومية وغير الحكومية.

وتظل الولايات المتحدة ملتزمة التزاماً كاملاً بالنهوض بالقرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) باعتباره مسألة تتعلق بالسلم والأمن الدوليين. إن مسؤوليتنا هائلة ولكن لدينا فرصة أكبر لتغيير الحياة إن أردنا الالتزام الكامل بخطة العمل المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن.

السيدة هاوغسباكين (النرويج) (تكلمت بالإنكليزية): أود أن أشكر ألبانيا على عقد مناقشة اليوم في الوقت المناسب. من المؤكد أن حماية حقوق المرأة ومشاركتها لم تقل أهمية خلال عمليات الاستيلاء العنيفة والردود العسكرية.

وأود أيضاً أن أشكر الأمين العام غوتيريش، ووكيل الأمين العام باهوس، وممثلي المنظمات الإقليمية على تشاطر رؤاهم ودورهم المستفادة.

منابر رسمية وغير رسمية لضمان مشاركتهن المستمرة والمباشرة مع الجهات التي تولت السلطة.

وفي السودان، قام الاتحاد الأفريقي والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية وبعثة الأمم المتحدة المتكاملة لتقديم المساعدة خلال الفترة الانتقالية في السودان بدعم إنشاء مجموعة من النساء غير الحزبيات من جميع أنحاء البلاد من شأنها تعزيز مشاركة المرأة في العملية السياسية، بناء على الدور الرئيسي الذي لعبته المرأة في ثورة عام ٢٠١٩.

ثالثاً، يمكن للمنظمات الإقليمية أن تدعم المحاسبة من أجل العدالة. ولدى منظمات مثل الاتحاد الأفريقي ورابطة أمم جنوب شرق آسيا والاتحاد الأوروبي التزامات طويلة الأمد بتعزيز المساواة بين الجنسين. وبوصفها مؤسسات، فإن لديها العديد من أدوات التحكم تحت تصرفها، من خلال أعضائها، للحد من الحواجز التي تحول دون حماية المرأة ومشاركتها على حد سواء. يشمل ذلك تنسيق النهج الإقليمية والتراسل المشترك لإلغاء القوانين والسياسات التي تقيد حقوق النساء والفتيات، وبنفس القدر تعزيز السياسات المصممة خصيصاً للحماية، بما في ذلك ضد الأعمال الانتقامية.

كما أن الدعم الإقليمي للتحقيقات وتبادل المعلومات وبناء قدرات المؤسسات الوطنية سبل لتعزيز منع العنف الجنسي والجنساني وغيره من انتهاكات وتجاوزات حقوق الإنسان والتصدي لها. وعندما يفشل كل شيء آخر، أظهرت أحكام محكمة البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان أنه يمكن أيضاً أن تكون هناك أدوات إقليمية لتصحيح المسار والمساءلة.

وتحمل المنظمات الإقليمية وزن أصوات كثيرة ومتنوعة. وهي في وضع فريد يمكنها من تيسير الحوار وإعادة بناء العلاقات المقطوعة بين من هم في السلطة وبين شعوبهم. ومشاركة تلك المنظمات في دبلوماسية السلام أمر بالغ الأهمية، وهي جهات فاعلة رئيسية وشركاء للأمم المتحدة في ترجمة طموحاتنا المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن إلى أثر فعلي.

ويمكن أيضاً أن تكون سلطة المنظمات الإقليمية وأدوارها الاستشارية والتنظيمية مداخل للحوار بشأن دعم حقوق النساء والفتيات،

وإعادة تهيئة بيئة لمشاركة المدافعات عن حقوق الإنسان والمجتمع المدني، وتعزيز الحماية والمساءلة، وكلها أمور يمكننا، بل وينبغي لنا، أن نستفيد منها، لا سيما في سياقات الاستيلاء العنيف على السلطة.

السيدة أوسي - أساري (غانا) (تكلمت بالإنكليزية): منذ اتخاذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) بالإجماع قبل أكثر من عقدين من الزمن، حظيت المحادثات والجهود الموجهة نحو المشاركة الكاملة والمتساوية والهادفة للمرأة في السلام والأمن بزخم دولي لم يسبق له مثيل وأسفرت عن نتائج إيجابية، مع وعود كبيرة بزيادة النجاح إذا التزمنا جميعاً بذلك الهدف العالمي الهام ووفينا بالوعود.

وترحب غانا بتركيز هذه المشاركة المفتوحة الرفيعة المستوى بشأن دور المنظمات الإقليمية في تنفيذ المسارات المواضيعية الرئيسية الثلاثة للخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن في مواجهة الاضطرابات السياسية، وتتشي على الوفد الألباني، برئاسة سعادتك، لتوجيه اهتمامنا الجماعي نحو ذلك الجانب. وأود أيضاً أن أعرب عن تقديري لجميع مقدمي الإحاطات على آرائهم الغنية التي توجهنا بحق إلى الحاجة لاتخاذ إجراء بشأن الالتزامات التي قطعناها جميعاً.

ولا يمكن سرد القصة الأفريقية دون تسليط الضوء على عنصر أساسي من عناصر الواقع السياسي والاقتصادي للقارة، وهو السعي التدريجي إلى تعميق التكامل الإقليمي الذي يتسم بالرخاء الاقتصادي والتماسك الاجتماعي والسياسي. إن الجماعات الاقتصادية الإقليمية في أفريقيا، مثل الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، وجماعة شرق أفريقيا، التي تعمل كلبنة بناء للتكامل القاري، لها تاريخ طويل من المشاركة في تطلعات شعوب القارة، على الرغم من أن تكرار النزاعات الاجتماعية والسياسية أدى إلى تآكل بعض المكاسب في عدة حالات.

وفي لحظات الاضطرابات الاجتماعية والسياسية في عدة أماكن من العالم، تواصل النساء ووكلاء السلام والأمن، رغم احتمالات

هذه المبادرات، التي تهدف أساساً إلى تمكين إدماج المرأة في آليات الدبلوماسية الوقائية والوساطة، الدعم الكامل.

وبتناول تركيز مشاركة اليوم على نحو أكثر تحديداً، ستوضح غانا أربع نقاط:

أولاً، يجب أن يكون هناك جهد متضافر لتحسين قدرتنا الجماعية على الصمود في وجه النزاع عن طريق تحويل بعض النفقات العسكرية العالمية نحو الاستثمار في الأمن البشري. وبهذه الطريقة، يمكننا توجيه الأموال التي تمس الحاجة إليها إلى مبادرات المرأة والسلام والأمن الرامية إلى منع نشوب النزاعات.

ثانياً، يجب أن نشجع التعاون المتبادل بشأن الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن فيما بين المنظمات الإقليمية. ومن شأن ذلك أن يكفل التبادل الفعال لأفضل الممارسات عبر المناطق ويعمق الشراكات لسد الفجوات المعرفية اللازمة لدعم مبادرات تمكين المرأة.

ثالثاً، نحث مجلس الأمن على أن يطلب إلى الأمين العام أن يكفل تخصيص موارد محددة الأهداف وعملية وسريعة لتيسير التصدي للتهديدات التي تتعرض لها النساء من بناة السلام أو لنفاذي الأخطار التي قد يواجهنها، وخاصة في سياق الانقلابات العسكرية. ويمكن للمجلس أيضاً أن يكفل توفير الموارد الكافية لعمليات السلام للتصدي للتحديات التي تواجهها كيانات الأمم المتحدة والدول الأعضاء في الرصد والإبلاغ وتقديم الدعم للنساء من بناة السلام.

وأخيراً، نحث المنظمات الإقليمية، بالتعاون مع الأمم المتحدة، على أن تعزز بنشاط مشاركة المرأة في الوساطة من خلال برامج التدريب وإنشاء قاعدة بيانات للوسيطات على الصعيد الإقليمي. وينبغي للمنظمات أيضاً أن تتخذ تدابير خاصة لضمان المشاركة الكاملة عن طريق توظيف النساء بنشاط كمبعوثات خاصات وكبيرات الوسطاء.

وفي الختام، أود أن أؤكد مجدداً أن غانا لا تزال ملتزمة التزاماً كاملاً بالمشاركة الكاملة والمتساوية والهادفة للمرأة في عمليات السلام، وخاصة في سياق النزاعات، حيث تكون تدخلاتها أكثر أهمية.

الأعمال الانتقامية الشديدة والتهميش والعداء الصريح، العمل من أجل النهوض بمجتمعاتهم وتقديمها واستقرارها.

ومن المشجع أيضاً أن نشهد الحماسة والاهتمام اللذين ولدتهما الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن داخل المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية. وقد أدرج الاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا جوانب حاسمة من الخطة في أهدافهما وعملياتهما الاستراتيجية. ونشيد على وجه الخصوص بالجهود المبذولة لتعزيز الثقافة المتحمسة للتنفيذ على الصعيدين الوطني والإقليمي، مدعومة بالإرادة السياسية، فضلاً عن الرغبة في حماية المرأة وإعطائها صوتاً في المجتمع.

ففي غرب أفريقيا، على سبيل المثال، واعترافاً بإسهامات المرأة في بناء مجتمعات مسالمة ومستقرة، وضعت الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا أطراً قانونية لضمان دور المرأة في الحكم والعمليات الانتخابية ومنع نشوب النزاعات وحلها، فضلاً عن بناء السلام. وتدرك المنطقة الحاجة إلى حماية حقوق النساء والفتيات من العنف الجنسي المتصل بالنزاع، وتقدر تقديراً بالغاً الدور الذي اضطلعت به الجماعات النسائية على الصعيدين الوطني والإقليمي في حل النزاعات، مثل تلك التي وقعت في ليبيريا وسيراليون وكوت ديفوار في أوائل الألفية الجديدة. وفي ذلك الصدد، نشير إلى الدور الحاسم الذي اضطلعت به شبكة السلام النسائية لاتحاد نهر مانو في تمثيل المرأة في عمليات السلام في ليبيريا وسيراليون وغينيا، فضلاً عن الأدوار التي يؤديها آخرون في تيسير مشاركة المرأة في الأنشطة السياسية.

إن اعتماد خطة العمل الإقليمية للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في عام ٢٠١٠ من أجل تنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) والقرارات ذات الصلة قد شهد أيضاً إدراج عناصر المرأة والسلام والأمن في المبادرات، مثل النظم الإقليمية للإنذار المبكر، ووضع خطة للجنسانية والانتخابات، وتدريب الوسيطات على دعم مبادرات السلام في المنطقة. ومن خلال تلك المبادرات، تواصل الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا العمل من أجل عمليات حكم شاملة وتشاركية، بما في ذلك حقوق المرأة وأدوارها في عمليات السلام والحكم. وتستحق

ويمكن لتعميق الشراكات بين المنظمات الإقليمية والقيادات النسائية المحلية أن يعزز أدوارهن في حل النزاعات والدبلوماسية الوقائية وحفظ السلام وبناء السلام. واعتباراً من عام ٢٠١٨، لم تتلق المنظمات النسائية سوى ١٣،٠ في المائة من إجمالي المساعدة الإنمائية الرسمية، على الرغم من النداءات التي لا تحصى بشأن الأهمية المحورية لمشاركة المرأة في السلام المستدام. وتشكل الشراكات القوية العمود الفقري لمشاركة المرأة مشاركة كاملة ومجدية وعلى قدم المساواة، ويمكن أن تساعد النساء والفتيات على بناء قدرة أكبر على الصمود عندما تحدث انقلابات عسكرية واستيلاء على السلطة. ونردد نداء المديرية التنفيذية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة سيما بحوث للاستفادة الكاملة من تلك الشبكات.

ثانياً، ينبغي أن تتضمن الأطر الأمنية الإقليمية بشكل منهجي فروقاً دقيقة محلية ودينية متنوعة من أجل ضمان قبولها والوثوق بها وتنفيذها على نطاق واسع. وهذا لا يعني الاستثمار المتسق في تدريب النساء العاملات في حفظ السلام والمراقبات وضابطات الحماية من مناطقهن فحسب، بل يعني أيضاً تضمين الديناميات المحلية في تصميم وتنفيذ إصلاح قطاع الأمن. ويمكن أن يساعد الجمع بين المعرفة المحددة بالنزاعات المحلية والتدريب الأمني الدولي في تشكيل أطر شاملة لحل النزاعات والاستجابة لجميع الفئات المتأثرة بالنزاع، ولا سيما النساء والفتيات.

ثالثاً، نحن بحاجة إلى تعزيز القيادة المراعية للمنظور الجنساني، بما في ذلك عن طريق تعيين نساء في مناصب رفيعة المستوى. وينبغي أن يشمل ذلك المناصب المستهدفة، حيث يمكنهن مناصرة الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن، فضلاً عن المناصب القيادية العامة، مثل أولئك النساء الاستثنائيات اللاتي استمعنا إليهن اليوم في إحاطاتنا. وهذه مسألة ينبغي للمجتمع الدولي بأسره أن يعمل عليها. وحتى عام ٢٠٢٠، لم يسبق للمرأة أن قادت ما يقرب من نصف المنظمات الدولية الرئيسية البالغ عددها ٣٠ منظمة في العالم، وفي عام ٢٠٢١ كان هناك ١٨ فقط من أصل ١٩٤ رئيساً للوفود في

وسنواصل الإسهام في بناء إطار إقليمي قوي للمرأة والسلام والأمن، من خلال عضويتنا في الاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، يتسم بإجراءات ملموسة تؤدي إلى تحقيق النتائج المرجوة.

السيدة نسبية (الإمارات العربية المتحدة) (تكلمت بالإنكليزية):
تود دولة الإمارات العربية المتحدة أن تشكر ألبانيا على تنظيم مناقشة اليوم المفتوحة، وأن تشكركم، معالي الوزيرة جاتشكا، على رؤسكم هذه الجلسة وعلى كونكم نصيرة للخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن. وما زلنا نؤيد زيادة مشاركة مجلس الأمن بشأن الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن. ونشكر ألبانيا على كونها شريكا قويا في التزاماتنا المشتركة في ذلك الصدد.

فعندما يندلع نزاع، فإنه نادراً ما يؤثر فقط على الجماعات أو الدول المعنية مباشرة. والمنظمات الإقليمية هي الأقرب إلى هذه الحالة، مع فهم عميق لديناميات النزاع وآثاره غير المباشرة. ودورها أساسي في جميع مراحل تطور النزاعات. كما أنها أساسية لمعالجة القضايا العابرة للحدود، بما في ذلك تدفقات اللاجئين والنزوح الداخلي، والهجمات الإرهابية، وانعدام الأمن الغذائي - وكلها للأسف قضايا نواجهها في جميع أنحاء العالم اليوم.

وبينما يشارك المجلس مع المنظمات الإقليمية في منع نشوب النزاعات وحلها، يجب علينا أيضاً أن نضاعف دورها الحاسم في تنفيذ الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن. وخطط العمل الإقليمية مهمة لأن المنظمات الإقليمية تلتزم علناً بالخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن وتوفر مساهمة ملموسة. وعلاوة على ذلك، عندما تعقد المفاوضات، وتيسر عمليات السلام، وتنشر مراقبين، يمكنها أن تزيد بشكل كبير من العدد المنخفض بشكل مثير للقلق من النساء المفاوضات - الذي يبلغ حالياً ١٣ في المائة فقط في المتوسط. وهذا العدد منخفض بشكل غير مقبول، ولكن يمكن معالجته بسهولة. ونحن بحاجة إلى التركيز على ثلاثة مجالات رئيسية - الشبكات المعززة، والأمن المحلي، والقيادة المراعية للمنظور الجنساني.

أولاً، نشدد على الحاجة إلى معايير وتمويل محدد الأهداف للمنظمات والشبكات النسائية على جميع المستويات قبل اندلاع النزاع.

مدونة قواعد سلوك بارزة لجمع المعلومات من الناجين بأمان وفعالية. وكفلنا ترجمة المدونة إلى اللغة الأوكرانية بحيث يمكن استخدامها، الآن، بهدف محاسبة الجناة على جرائمهم. لقد حدد الأمين العام بوضوح شديد العديد من القضايا الخطيرة التي تواجه المرأة في مناطق النزاع في جميع أنحاء العالم - من أفغانستان إلى أوكرانيا إلى ميانمار. ونحن بحاجة إلى اتخاذ إجراءات لمعالجة هذا الأمر إذا أردنا منع المعاناة غير المتناسبة للمرأة في تلك الأزمات.

وهذا هو السبب في أننا، بوصفنا المملكة المتحدة، نركز بشكل خاص على تهديد العنف الجنسي. وفي تشرين الثاني/نوفمبر، ستستضيف لندن مؤتمرا دوليا بشأن منع العنف الجنسي في حالات النزاع، وهو محور حملة عالمية أطلقها وزير الخارجية تروس العام الماضي. وبالنسبة لنا، فإن جميع الخيارات مطروحة على الطاولة لتعزيز المنع على الصعيد الدولي والدولية والاستجابة للجرائم الشنيعة المتمثلة في العنف الجنسي المتصل بالنزاعات، والتي تظل واحدة من العواقب المروعة العديدة لحرب روسيا غير القانونية في أوكرانيا.

وبالانتقال إلى دور المنظمات الإقليمية، فإن لها في العديد من السياقات تأثيرا فريدا في الدعوة من أجل حقوق النساء والفتيات - على سبيل المثال، في حالة أفغانستان ومنظمة التعاون الإسلامي. وننضم إلى الآخرين في إعادة تأكيد دعمنا لجميع الجهود الرامية إلى إزالة القيود التي تأتي بنتائج عكسية تماما، والتي تفرضها طالبان على النساء والفتيات.

ومن جانبنا، تدعم المملكة المتحدة وتمول شبكة الوسيطات في جميع أنحاء الكومنولث، وهي مجموعة من النساء ذوات الخبرة اللواتي يقفن على أهبة الاستعداد لدعم جهودنا الجماعية من أجل السلام على مستوى المجتمع المحلي. وقامت العضوات بحل نزاعات انتخابية في أوغندا، وتوسطن في النزاع السياسي في ميانمار، وقمن برأب الجسور بين المجتمعات المنقسمة في أيرلندا الشمالية وقبرص.

وتدعم المملكة المتحدة أيضا التعاون الإقليمي لدفع التغيير على أرض الواقع - على سبيل المثال، من خلال عملنا مع مؤسسات رابطة

الأسبوع الرفيع المستوى للجمعية العامة في دورتها السادسة والسبعين من النساء. وإذا لم نحقق قيادة مراعية للمنظور الجنساني، فلن ننجح في إضفاء الطابع المؤسسي على المساواة بين الجنسين والخطوة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن - وقد نتوقف أيضا عن التشدد بالكلام عنها في المجلس. إن أرقام ألبانيا التي تشاطرتمونها، سيدتي الرئيسة، هي معيار عالمي رائع نطمح إليه.

وعلى الرغم من أننا نعتقد أن هذه الحقوق والحقائق ينبغي أن تكون عالمية، إلا أنه يجب علينا بالتوازي تبني الفروق الدقيقة المحلية والعمل في إطارها. وفي الخريف الماضي التقيت، مثل العديد الذين اجتمعوا هنا، بمجموعة رائعة من النساء الأفغانيات. وقد أوضحت لي إحداهن، وهي صحفية سابقة، أن إحدى أقوى الحجج ضد الاعتداء المستمر على حقوق النساء والفتيات هي المثال الذي ضربته البلدان ذات الأغلبية المسلمة حيث تكون المرأة حرة ومسؤولة عن شؤون حياتها على قدم المساواة. وأعطت مثالا لبلد مثل بلدي، الإمارات العربية المتحدة، كنموذج طموح. وكانت تلك المرأة الشجاعة تتكلم عن قوة وأهمية القدرة على تكوين الروابط والانتماء والفوارق الدقيقة - وهي نفس نقاط القوة التي تجلبها المنظمات الإقليمية إلى هذه الخطوة. ويمكن للمنظمات الإقليمية، التي تحظى بتمكين ودعم مناسبين، أن توسع وتكمل الممارسات الدولية التي قد تغفل سياقات وهويات النزاع. وتحترم الجهات الفاعلة الإقليمية جمهورها وتجسده وتمثله بشكل فريد. وهذا أمر لا يقدر بثمن بالنسبة لجميع أبعاد هذا العمل، ولكن ربما ليس هناك أكثر من النساء والفتيات اللاتي يتحملن وطأة النزاع في جميع أنحاء العالم. وينبغي أن نعكس تلك الحقيقة في دعمنا لهن.

السيدة باربرا وودورد (المملكة المتحدة) (تكلمت بالإنكليزية):
أشكركم، سيدتي الرئيسة، على عقد هذه المناقشة الهامة، ومن خلالكم أشكر مقدمي الإحاطات ذوي الخبرات القيمة والمنظمات الإقليمية التي استمعنا إليهم اليوم.

ففي نيسان/أبريل، أثناء رئاستنا لمجلس الأمن، أطلق اللورد أحمد، لورد ويميلدون، ونادية مراد مدونة مراد (انظر S/PV.9016) - وهي

القوى ذات النعرة القومية الراديكالية على السلطة تحقق بمساهمة نشطة جدا من الدول الغربية. فقد بدأت القوى التي وصلت إلى السلطة نتيجة لهذه الأحداث بفرض النزعة الأوكرانية بصورة قسرية على البلد، وتدمير كل شيء روسي، وقمع المعارضين السياسيين ومكافحة المنشقين. وحظرت تلك القوى أحزاب المعارضة وأغلقت وسائل الإعلام المعارضة، وفي الوقت نفسه وبدعم من الغرب، قدمت أوكرانيا الحديثة كنموذج للديمقراطية وتعددية الرأي. وأطلقت السلطات في كييف العنان لحرب أهلية ضد منطقة دونباس، التي رفض سكانها الروس والناطقون بالروسية الاعتراف بالانقلاب، ودافعوا عن حقهم في التواصل بلغتهم الأم والعيش في سلام مع روسيا. لقد حاول نظام كييف إغراق المنشقين في الدماء. ففي ٢ مايو/أيار ٢٠١٤، أحرق القوميون الأوكرانيون الناس المشاركين في احتجاج سلمي وهم أحياء في دارة النقابات العمالية في أوديسا، بمن فيهم النساء. وفي ٩ مايو/أيار ٢٠١٤، أطلقت كتيبة آزوف، التي استسلم بعض أفرادها مؤخرا في مصنع آزوفستال، النار على المتظاهرين السلميين في مدينة ماريوبول. وفي ١٧ آب/أغسطس ٢٠١٤، ضربت طائرة مقاتلة أوكرانية مبنى الإدارة الإقليمية في لوهانسك، مما أسفر مرة أخرى عن مقتل أشخاص. وبعد ذلك ولمدة ثماني سنوات، قصفت كييف مدن دونباس السلمية، وفرضت حصارا كاملا على المنطقة. ونتيجة لذلك، قتل ٣,٣٠٠ مدني في دونباس، من بينهم ١٥٢ طفلا.

منذ ذلك الحين، أنشأت أوكرانيا نظاما للرقابة الصارمة. ويجري إغلاق وسائل الإعلام الجماهيرية ومواقع الإنترنت غير المرغوب فيها. ويتعرض الصحفيون المستقلون للاضطهاد، وتحظر أحزاب المعارضة، وتحتجز أجهزة الأمن المحلية وتختطف عشرات المرات ممثلين عن الصحافة ووسائل الإعلام، بمن فيهم المراسلات الصحفيات التالية اسماؤهن: فالنتينا سولوفييفا، وأولغا يوريفا، وألينا ويبريمان، وإيفجينيا كوروليفا، وإليزابيتا خرمستوفو ناتاليا كاليشيفا، ويلينا مكاروفا، وكسينيا كولتشينا، وألكسندرا تشيريبينينا، وإيكاترينا فورونينا، وماريا كنيازيفا، وتمارا نرسيسيان، وأنا كورباتوفا وناتاليا غونشاروفا، بسبب ممارستهن لأنشطتهن المهنية.

أمم جنوب شرق آسيا والدول الأعضاء بشأن بناء القدرات. وأيدنا أيضا وضع أول سياسات لمنظمة حلف شمال الأطلسي بشأن الاستغلال والانتهاك الجنسين والعنف الجنسي المتصل بالنزاع.

واستشرافا للمستقبل، هناك المزيد من الإجراءات العملية التي يمكن للمنظمات الإقليمية والدول الأعضاء اتخاذها لدعم مشاركة المرأة مشاركة كاملة ومجدية وعلى قدم المساواة.

أولا، وكما قال آخرون، يمكن للدول الأعضاء أن تكفل أن تكون المرأة في محور المنظمات وفي طليعتها في أدوار القيادة وصنع القرار. ثانيا، يمكنها أن تعزز بنشاط الخطة من خلال الاتصالات والحوار.

ثالثا، يمكن للدول الأعضاء أن تضع خطط عمل إقليمية ومجموعات أدوات واستراتيجيات بشأن المرأة والسلام والأمن، ثم تنفذ تنفيذًا كاملا.

أخيرا، يمكن للدول الأعضاء أن تتشاطر تجارب التعلم والخبرات فيما بين المنظمات لتعزيز تنفيذ الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن بدلا من ازدواجية الجهود.

السيد نيبينزيا (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): نود أن نرحب بكم، سيدتي الوزيرة، وأنت تتراأسين هذه الجلسة بشأن موضوع المرأة والسلام والأمن، وهو موضوع وجيه ومهم جدا. ونشكر الأمين العام على تقييماته، وقد استمعنا باهتمام إلى الإحاطات التي قدمها مقدمو الإحاطات اليوم.

إن الموضوع المقترح للمناقشة، وهو "الوفاء بالوعود: دور المنظمات الإقليمية في تنفيذ الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن في مواجهة الاضطرابات السياسية والاستيلاء على السلطة بالقوة"، قد صيغ صياغة غامضة، ولكن من نواحٍ كثيرة، يمكن أن ينسحب على التطورات في أوكرانيا. بدأ تدهور وتفكك تلك الدولة في شباط/فبراير ٢٠١٤، عندما تم تنظيم انقلاب مناهض للدستور في كييف. إذ أن الإطاحة بالرئيس الشرعي لأوكرانيا، فيكتور يانوكوفيتش، واستيلاء

الأكسجين. وأنزل الأطباء أحد الأطفال إلى الطابق السفلي لأنه لم يعد بحاجة إلى الأكسجين. وبمحض الصدفة، نجا هؤلاء الأطفال والأطباء والمرضى في المستشفى. ومع ذلك، لم تُسمع أي إدانة لهذه الجريمة الوحشية في الغرب. وعلى النقيض من ذلك، قد يتذكر أعضاء المجلس مدى العواطف الجياشة عندما حاول الجانب الأوكراني والصحفيون الغربيون في آذار/مارس تنظيم استقزاز ونشر قصة عن هجوم روسي مزعوم على مستشفى الولادة في ماريوبول. تم الكشف عن هذا الاستقزاز المخزي بشكل مقنع، لكن المدافعين الغربيين الزائفين عن النساء ما زالوا يتذكرون بشكل دوري مستشفى الولادة في ماريوبول. هل سيتحدثون عن مستشفى الولادة في دونيتسك، والذي، على النقيض من حال المستشفى في ماريوبول، لم يتحول إلى هدف لإطلاق النار؟ لن يتمكن زملائي الغربيون الأعزاء أيضا من استغلال موضوع أعمال العنف الجنسي التي زعم أن أفراد عسكريين روس ارتكبوها في أوكرانيا. إن كل ما لديهم زيف وأكاذيب، وليست لديهم حقيقة واحدة، ولا ذرة واحدة من الأدلة. وبطبيعة الحال، من المؤكد أنهم لن يتمكنوا في أكاذيبهم من التفوق على أمانة المظالم السابقة لحقوق الإنسان في أوكرانيا، السيدة دينيسوفا. وفوجئ الجميع بتركيزها غير المفهوم على تفاصيل عديدة في ادعاءاتها بارتكاب جرائم جنسية وعمليات اغتصاب للأطفال في الأراضي المحتلة، الأمر الذي لا يمكن تأكيده بأي دليل. وفي وقت لاحق، اعترفت بأنها كذبت بصورة سافرة على العالم بأسره من أجل إقناع الشركاء الغربيين بضرورة تسليم الأسلحة بسرعة إلى أوكرانيا. وهي في الواقع أمينة مظالم غير عادية.

وفي أراضي أوكرانيا المحررة من القوميين الأوكرانيين إلى جانب جمهورية دونيتسك الشعبية وجمهورية لوهانسك الشعبية، يجري حاليا إبراز القضايا والأدلة على الجرائم التي ترتكبها الجماعات الأوكرانية، بما في ذلك الجرائم ذات الطابع الجنسي. وتقوم سلطات التحقيق في جمهوريتي روسيا ودونباس بتوثيقها والتحقيق فيها، فضلا عن اللجنة المشتركة بين الوكالات للبحث عن الأشخاص المفقودين ومواقع دفن جثث الموتى في مناطق النزاعات المسلحة في دونباس.

سجلة النقابة الوطنية للصحفيين في أوكرانيا عشرات الهجمات على العاملين في وسائل الإعلام الذين تعرضوا للاعتداء سنويا على النحو التالي: ٧٧ شخصا في عام ٢٠٢٠، و ٧٥ شخصا في عام ٢٠١٩، و ٨٦ شخصا في عام ٢٠١٨. في عام ٢٠١٥، وفي منطقة خميلنيتسكي قُتلت أولغا موروز، رئيسة تحرير صحيفة Neteshinskiy Vestnik. وكانت بصدد إعداد تقرير قبل وفاتها عن إزالة الغابات على نحو غير قانوني. ومنذ فترة من الوقت، اعتقلت أجهزة الأمن الأوكرانية الناشطة في مجال حقوق الإنسان والمناهضة للفاشية إيلينا بيريزنايا بالتهمة السخيفة، الخيانة. وقد كتبنا عن هذه الحالة الفظيعة في رسالة وزعت بوصفها وثيقة من وثائق مجلس الأمن (S/2022/253). حتى قبل بدء العملية العسكرية الخاصة، في عام ٢٠١٥، حُجبت الخدمات الخاصة الأوكرانية مرارا وتكرارا - مرتين على الأقل - الموقع الإلكتروني للجنة المعنية بأمهات الجنود في أوكرانيا.

يتعرض السكان المدنيون في دونباس اليوم لقصف عشوائي ومتعمد ومستمر من جانب القوات المسلحة الأوكرانية، بما في ذلك القصف باستخدام المدفعية والذخيرة التي تلقتها كييف من رعاتها الغربيين. والدول الأعضاء في منظمة حلف شمال الأطلسي بقيادة الولايات المتحدة، التي تزود أوكرانيا بالأسلحة والذخائر، مشاركة شراكة مباشرة في قتل وجرح النساء في دونباس. ومن الأمثلة الصارخة على ذلك القصف غير المسبوق لدونيتسك باستخدام منظومات الصواريخ والمدفعية في ١٣ حزيران/يونيه. في عام ٢٠١٦، أُطلق أكثر من ٣٥٠ صاروخا وقذيفة على مدينة مسالمة، وتضمن ذلك القصف ذخائر عنقودية فرنسية، يزعم أنها دمرت، واستخدمت أيضا أسلحة أمريكية. ونتيجة لهذا العمل الهمجى والإرهابي أساسا، قُتل ستة أشخاص، من بينهم طفل وامرأة، وأصيب ٣٣ شخصا بجروح. إن العدد الإجمالي للقتلى من سكان دونباس منذ بداية العملية العسكرية الخاصة أعلى من ذلك بكثير.

تعرض أيضا مستشفى الولادة في دونيتسك، حيث كان يوجد فيه ثلاثة أطفال حديثي الولادة في الطابق الخامس للحصول على

تحد لم يفقد أهميته. إن السياسات الاستعمارية التي اتبعتها لعدة قرون متجذرة بعمق وتحولت الآن إلى استعمار جديد. يجب القضاء تماما على هذه الممارسات ويجب أن تؤدي المرأة دورا رائدا في هذه العملية.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أود تذكير جميع المتكلمين بألا تزيد مدة بياناتهم على ثلاث دقائق حتى يتسنى للمجلس إنجاز عمله بسرعة. وستنبه الأضواء الوامضة المثبتة على أطواق الميكروفونات المتكلمين إلى إنهاء ملاحظاتهم بعد ثلاث دقائق.

السيد تيرومورتى (الهند) (تكلم بالإنكليزية): أشكركم، سيدتي الرئيسة، على عقد هذه الجلسة اليوم. ونحن ممتنون للأمين العام على رؤاه الثاقبة ونقدر الأفكار الثاقبة التي عرضها جميع مقدمي الإحاطات الآخرين اليوم.

لقد جعلت الهياكل الاجتماعية والسياسية التمييزية العنف ضد المرأة أمرا منهجيا وراسخا بعمق. ولذلك كانت النساء دائما هدفا سهلا في حالات النزاع المسلح. وفي أغلب الأحيان وجدن أنفسهن في الطرف المتلقي لعمليات السلام والتنمية.

لقد تجاوز المسار السياسي والإنمائي للهند العديد من التحديات المعقدة من خلال مبادراتها التي تركز على المرأة. من تنمية المرأة إلى التنمية التي تقودها المرأة، تقود النساء في الهند تنمية الهند بشكل عام. لقد تحولت حوكمتنا من كونها بقيادة الحكومة إلى نموذج حوكمة يشمل أصحاب المصلحة المتعددين. وبوصف الهند أكبر ديمقراطية في العالم فإنها تقدم نموذجا فريدا للحكومة التي تراعي الاعتبارات الجنسانية. أكثر من ١,٣ مليون ممثلة منتخبة، يشكّل نحو ٤٤ في المائة من مجموع الممثلين المنتخبين، يقودن صنع القرار السياسي على مستوى القاعدة الشعبية. إن جميع الهيئات النسائية المسماة "البانشيات" - وهي هيئات محلية منتخبة على مستوى القرى - تؤدي دورا حاسما في صنع السياسات الشعبية في الهند. وقد وضعت عشرون ولاية هندية أحكاما لحجز ٥٠ في المائة من المقاعد للنساء في الهيئات التشريعية.

وأعمالنا هذه يدفعها إيمان قوي بأن تهيئة بيئة مؤاتية لمشاركة المرأة وإدماجها في العمليات السياسية هي أمر لا غنى عنه للسلام. إن

وتواصل القوات المسلحة الأوكرانية استخدام الأسلوب الإرهابي المتمثل في الدروع البشرية، حيث تضع المعدات الثقيلة تحت غطاء من السكان المدنيين في المناطق الحضرية والسكنية. وفي الآونة الأخيرة، قال أحد المستشارين في مكتب رئيس أوكرانيا، السيد بولودياك، لصحيفة نيويورك تايمز إن الجيش الأوكراني سيستخدم أساليب حرب المدن. وبعبارة أخرى، ستواصل استخدام المدنيين كدروع بشرية، وستدمر الهياكل الأساسية المدنية. وتبذل قواتنا المسلحة كل جهد ممكن للحفاظ على أرواح المدنيين والتوصل إلى اتفاقات بشأن فتح ممرات إنسانية لإجلاء المدنيين من مناطق القتال. إن إنقاذ أرواح المدنيين في أوكرانيا وجمهورية دونيتسك الشعبية وجمهورية لوهانسك الشعبية أولويتنا المطلقة.

فيما يتعلق بالخطوة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن، نود أن نسترعي الانتباه إلى أهمية اتخاذ تدابير إضافية لتعزيز دور المرأة في التنمية الاجتماعية والاقتصادية للدول، وحالات الصراع المسلح، أو في التسويات بعد انتهاء الصراع. ومن الضروري تعزيز القدرة الاقتصادية للمرأة، وتهيئة الظروف المواتية لتنظيم المشاريع النسائية، وتوسيع نطاق وصول المرأة إلى الموارد المالية والمادية، وأيضا إلى الأسواق، والتكنولوجيات الحديثة، والملكية الفكرية. ومما يؤسف له أن موضوع توسيع نطاق مشاركة المرأة في التعاون الاجتماعي والاقتصادي بوصفه عنصرا أساسيا من عناصر بناء السلام، يتجاهله الشركاء الغربيون ظلما وأعلنوا أنفسهم، بدون أي أساس على الإطلاق، أبطالا في تنفيذ الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن. إن أهم مجالات التعاون الدولي يجب أن تتمثل في التغلب على الفقر، وتنمية المرأة، وتوسيع نطاق حصولها على التعليم والعمل اللائق.

إن ممارسة فرض تدابير قسرية انفرادية ضد الدول أمر غير مقبول على الإطلاق. ومن الواضح أن أثر هذه التدابير يقع أولا وقبل كل شيء على مصالح المرأة في المجالين الاجتماعي والاقتصادي.

إن التحدي الذي تواجهه دول غربية عديدة بصفة خاصة فيما يتعلق بالقضاء على العنصرية والتمييز العنصري وكرهية الأجانب والتعصب ضد النساء والسكان المنحدرين من أصل أفريقي وآسيوي هو

لا يزال الإرهاب والتطرف العنيف يشكلان أكبر منتهكي حقوق الإنسان وتهديدات مستمرة للسلم والأمن العالميين. وغني عن القول إن النساء والفتيات يعانين دائما بشكل مفرط من أعمال الإرهاب. هذه الأعمال تستحق إدانة قوية وتتطلب اعتماد نهج عدم التسامح المطلق. ومن المهم أن يركز المجلس اهتمامه على تداعيات الإرهاب على حقوق المرأة.

لقد أدت ضابطات الشرطة وحفظة السلام النساء دورا حاسما في الحفاظ على الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن. إن وجود حفظة سلام نساء هو أمر بالغ الأهمية لنجاح بعثات حفظ السلام. كما أنه يحسن قدرة الوصول إلى المدنيين وغيرهم من أصحاب المصلحة، فضلا عن جلب مجموعات من المهارات الإضافية إلى أفرقة حفظ السلام. حفظة السلام النساء يعملن كمدربات قويات وقدرات للنساء والفتيات في حالات ما بعد انتهاء النزاع. فهن يمنحن الضحايا الإناث الشجاعة والمرونة ويشجعهن على الدفاع عن حقوقهن والدخول في مهن غير تقليدية. وترحب الهند باستراتيجية التكافؤ بين الجنسين في صفوف الأفراد النظاميين من أجل زيادة عدد حفظة السلام النساء. كما نؤيد زيادة نشر مستشارات في شؤون حماية المرأة من أجل وضع ترتيبات فعالة للرصد والتحليل والإبلاغ بشأن العنف الجنسي المرتبط بالنزاعات.

إن الهند ملتزمة بالانخراط مع جميع شركائها للعمل على تعميم مراعاة الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن من أجل بناء مجتمعات شاملة للجميع وسلمية وقادرة على الصمود. وكما لا يمكن للطائر أن يطير بجناح واحد فلا يمكن تحقيق سلام دائم بدون المشاركة النشطة للجنس الآخر. ويجب أن تركز التزاماتنا وإجراءاتنا الجماعية تجاه السلام العالمي على تلك الفرضية.

السيد دي ألميدا فيلهو (البرازيل) (تكلم بالإنكليزية): أشكركم، سيدتي الرئيسة، على عقد هذه الجلسة بشأن موضوع المرأة والسلام والأمن ذي الأهمية الكبيرة. وأود مرة أخرى أن أشكر مقدمي الإحاطات على إسهاماتهم.

النظام السياسي الديمقراطي والتعددية وسيادة القانون هي شروط مسبقة أساسية لتعزيز هذا النوع من البيئة التمكينية. ولذلك من أجل ضمان الاستقرار في منطقتنا ما فتئنا نشدد على أهمية الحكم الشامل للجميع والتمثيلي في أفغانستان، بمشاركة مجدية للمرأة، ووفقا للقرار ٢٥٩٣ (٢٠٢١). لدينا قلق بالغ إزاء الوضع التمييزي والدونية المفروضين على المرأة في المجتمع الأفغاني، واللذين كانا لهما، في جملة أمور، أثر سلبي على تعليم الفتيات الأفغانيات.

إن عمليات التنمية في الهند تسترشد بمبدأ "مشاركة الجميع، والرخاء للجميع". وقد تم إطلاق عدة مبادرات تركز على المواطن لضمان المشاركة والاستفادة الكاملتين للمرأة في مسيرة التنمية في الهند. واستفدنا من التقنيات الرقمية لتوفير قدرة أكبر للنساء على الحصول على التمويل والائتمان والتكنولوجيا والوظائف. وتحقيقا لهذه الغاية فتحنا حسابات مصرفية على الإنترنت لأكثر من ٤٤٥ مليون شخص، كانت للنساء أكثر من ٥٥ في المائة منها. وخلال جائحة مرض فيروس كورونا ساعدت هذه المبادرة ما يقرب من ٢٠٠ مليون امرأة عن طريق التحويلات المصرفية المباشرة لمنافعهن.

وفيما يتعلق بحالات النزاع، تتحمل الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية والمجتمع الدولي مسؤولية خاصة تجاه المرأة. ومن الأهمية بمكان كبح الإفلات من العقاب ووقف العنف والاستغلال في حالات النزاع. لقد تغيرت طبيعة حفظ السلام وبناء السلام لاستيعاب تلك الضرورات. ومن المهم في هذا الصدد أن نأخذ في الحسبان الشواغل المتزايدة المنبثقة عن إساءة استخدام التكنولوجيات الجديدة والبالغة الأهمية. إن لدى الإنترنت وشبكات التواصل الاجتماعي القدرة على زيادة أصوات النساء وزيادة مشاركتهن. بيد أن الجماعات المتطرفة والإرهابيين ما فتئوا يستغلون هذه الأدوات بشكل متزايد على حساب المرأة. لقد هددوا النساء الناشطات في الحياة العامة، وقاموا بتكليم أفواههن، وضخموا الأفكار التمييزية، وشجعوا التطرف العنيف. ولمواجهة سوء الاستخدام هذا نحتاج إلى جهد جماعي غير تمييزي من خلال نهج يشمل المجتمع بأسره.

المساعدات الإنسانية الدولية. ونرى أن التمويل الدولي ينبغي أن يهدف إلى تعزيز المساواة بين الجنسين، لكونها عاملاً محفزاً لتحقيق السلام الدائم، وأن يركز أيضاً على تمويل المبادرات الرامية إلى كفالة الأمن الاقتصادي للمرأة ورفاهها على المدى الطويل. ويمكننا أيضاً أن نواصل تحديث ولايات حفظ السلام لزيادة توضيح دورها المتمثل في تعزيز إدماج المرأة وتمكينها اقتصادياً، متشياً مع القرار ٢٢٤٢ (٢٠١٥).

ويجب أن ندين جميع الأعمال التي تعوق المشاركة الهادفة والمجدية للمرأة في عمليات السلام والمجتمع بصفة عامة. ولا يتعين على مجلس الأمن أن يعمل على جلب النساء إلى طاوولات مفاوضات السلام فحسب، بل وإيجاد السبل لحماية المدعوات إلى الطاولة والعاملات في الميدان من العنف والترهيب المباشرين. ويؤكد المجلس، من خلال توفيره الحماية للنساء اللواتي يحاولن بالفعل إحداث تغيير في مجتمعاتهن، أنه لا توجد آفاق للسلام الدائم في أي بلد، علاوة على التنمية الاقتصادية، بدون مشاركة السكان الإناث. وتطبيع مشاركة المرأة في عمليات السلام والارتقاء بدورها وسيلة ملموسة جداً لتنفيذ الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن.

وبعد مرور أكثر من ٢٠ عاماً على اتخاذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، لا تزال المرأة تواجه العواقب الأمنية والإنسانية الوخيمة لإجراءات بُت فيها في المقام الأول، إن لم يكن حصراً، في إطار عمليات لصنع القرار لم تشارك فيها. ويجب إشراك النساء والفتيات في نهاية المطاف بصورة منهجية ومجدية في القرارات التي تؤثر على حياتهن اليومية، فضلاً عن تمكينهن اقتصادياً حتى يستطعن مواجهة العواقب الوخيمة للنزاعات وعمليات الاستيلاء على السلطة التي كثيراً ما تجلب معها انتهاكات لحقوقهن. وستواصل البرازيل دعم العمليات السياسية الديمقراطية الشاملة للجميع، التي تُشرك المرأة بشكل كامل ومجد وعلى قدم المساواة، والعمليات البناءة التي تشجع على إنهاء الأعمال العدائية وتعزز الاستقرار والمصالحة الوطنية والسلام الدائم.

السيد بيانغ (غابون) (تكلم بالفرنسية): أثني على قيادتكم، سيدتي الرئيسة، وأشكر الرئاسة الألبانية على مبادرتها بعقد هذه المناقشة

يسلم القرار ٢٢٤٢ (٢٠١٥) بالدور التكميلي للمنظمات الإقليمية في تنفيذ مجموعة قرارات مجلس الأمن بشأن المرأة والسلام والأمن. وقد قام المجلس في السنوات الأخيرة بعمل جيد في تعزيز الحوار مع المنظمات الإقليمية من خلال عقد جلسات سنوية أسفرت عن وثائق ختامية تقرر بأهميتها للمرأة والسلام والأمن.

إن مبادرات مثل الاستعراض الإقليمي للاتحاد الأفريقي بشأن تنفيذ الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن في أفريقيا وخطة العمل التنفيذية للفترة ٢٠١٥-٢٠٣٠ لحماية المرأة العربية التابعة لجامعة الدول العربية قد أسهمت في الجهود الرامية إلى ضمان ترجمة أهداف الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن إلى سياقات إقليمية محددة. وفي المقابل، يمكن للممارسات الإقليمية أيضاً أن تساعد المجلس في جهوده المتواصلة للنهوض بالخطة.

يجب علينا في جميع حالات العنف الجنسي في حالات النزاع أن نواصل مطالبة جميع الأطراف باعتماد التزامات بمنع العنف الجنسي والتصدي له، وبوضع نهج يركز على الضحايا والناجين، وبمحاسبة الجناة. ويجب أيضاً أن تكون الجهات الفاعلة في المجال الإنساني قادرة على دعم الناجين. ويجب ألا نعترف بالمشكلة فحسب، بل يجب علينا أيضاً، حيثما كان ذلك مناسباً، أن نعزز ولايات عمليات حفظ السلام والبعثات السياسية الخاصة من أجل التصدي بشكل أفضل لهذه الانتهاكات للقانون الدولي الإنساني. وقد ثبت أيضاً أن وجود حفظة السلام النساء في الميدان أمر مفيد وينبغي مواصلة السعي إليه.

وفي مناسبات عديدة، طالبت النساء اللاتي يقمن إحاطات إلى مجلس الأمن بتوفير المزيد من التمويل للمنظمات النسائية لتمكينها من ممارسة إمكاناتها الفريدة في دعم النساء والفتيات. وقد ذكرتنا هيئة الأمم المتحدة للمرأة أيضاً بأن تخطيط المشاريع وتمويلها غالباً ما يهملان الاحتياجات الخاصة للنساء. ويعوق نقص الاستثمار في جهود تمكين المرأة إحرار التقدم في مجال حقوق المرأة والمساواة بين الجنسين ويجعل المرأة أقل قدرة على الصمود في حالات النزاع والاستيلاء على السلطة بالقوة. وستواصل البرازيل اتباع نهج مراعي للاعتبارات الجنسانية في تقديم

البلدان في مرحلة ما من تاريخها، غالباً ما تدفع المرأة للأسف ثمناً باهظاً للغاية. ولنقل بوضوح: يجب عدم التخلي عن النساء بعد الآن بصورة منهجية ليصبحن ضحايا للعنف وانتهاكات الحقوق الأساسية أثناء الاضطرابات السياسية. بل على العكس، يجب تمكينهن من المشاركة الكاملة في جميع عمليات السلام وصنع القرار، لا سيما بالنظر إلى الحقيقة المعروفة المستمدة من واقع التجربة، وهي أن مشاركة المرأة في جميع مراحل عمليات منع نشوب النزاعات وحلها تسهم في تحقيق سلام أكثر استدامة.

وقد اتخذت أفريقيا، من خلال الاتحاد الأفريقي، التدابير المناسبة وتحملت مسؤولياتها في التصدي لعمليات الاستيلاء على السلطة بالقوة عن طريق اعتمادها صكا قانونياً جريئاً، هو الميثاق الأفريقي للديمقراطية والانتخابات والحوكمة. وقد كرس مؤتمر القمة الاستثنائي الأخير للاتحاد الأفريقي، الذي عُقد في مالابو، جدول أعماله لهذه المسألة، لأننا نشعر بالقلق إزاء عودة ظهور المشكلة وأثرها على الحكم الإقليمي.

واليوم، تُظهر النساء من جميع الأعمار، في بعض مناطق العالم التي تعصف بها النزاعات، أنهن يضطعن بدور حاسم في منع نشوب النزاعات وتعزيز السلام الدائم. ومع ذلك، غالباً ما تُهمش صانعات السلام البطلات في المفاوضات الرسمية والعمليات الانتقالية. ولا يُولى الاهتمام الواجب لما يقُلن، كما تُبَخس قيمة مساهماتهن. وبينت المديرية التنفيذية بحوث عدة خطط استجابة إقليمية فيما يتعلق بقدرة المرأة على الصمود في حالات الاضطرابات، بما في ذلك في أفغانستان ومنطقة الساحل ومنطقة البحيرات الكبرى. وهذه الحقيقة الصارخة تذكرنا كفاية بالعمل الذي نتوقع أن يضطلع به المجتمع الدولي لتعزيز الأدوار القيادية للمرأة ومشاركتها وإدماجها في جميع عمليات السلام وصنع القرار.

وتحت قيادة الرئيس علي بونغو أونديمبا، تنتهج غابون، وهي واحدة من البلدان الأفريقية القليلة التي لم تشهد قط تغييراً غير دستوري للسلطة، سياسة تضع المرأة في صميم جهود تحديد مصير مجتمعها.

المهمة، التي تذكّرنا بالتحدي المشترك الذي تظل أصداءه تتردد بشكل مدو في مجلس الأمن - وهو تعزيز الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن في الحالات التي يصعب بها تنفيذها بفعالية. وهو تحدٍ يتطلب نهجاً متجدداً ويدعونا إلى توحيد جهودنا على الصعد الوطنية والإقليمية والدولية بغية التعجيل بالوفاء بالتزاماتنا. وأشكر المديرية التنفيذية بحوث والمبعوثة الخاصة ديوب، والسفيرة رونر - غروبانشيتش والأمانة العامة شميد والسيدة أبو غزالة على إسهاماتهم في هذه المناقشة.

في بيجين في عام ١٩٩٥، تلقت نساء العالم وعداً باتخاذ إجراءات ملموسة في ١٢ مجالاً من المجالات الحاسمة الأهمية، بما في ذلك صنع القرار والعنف وحقوق الإنسان والصحة والنزاع المسلح. وقد أُعيد تأكيد تلك الوعود في ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠ باتخاذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) بالإجماع، وهو قرار شكّل معلماً تاريخياً في الجهود الرامية إلى كفالة إشراك النساء والفتيات بصورة منهجية ومستدامة في عمليات وآليات تحقيق السلام والأمن. وعلى الرغم من التقدم المحرز في تعزيز حقوق النساء والفتيات وحمايتهما في أجزاء كثيرة من العالم، لا تزال هناك فجوات وتأخيرات في الإدماج السياسي والاجتماعي والاقتصادي للمرأة، ولا تزال هناك شواغل عميقة فيما يتعلق بتكافؤ الفرص الاقتصادية وإشراكها في صنع القرار.

وعلى الرغم من زخم جهود المجتمع الدولي في الاعتراف بكون النساء أطرافاً فاعلة رئيسية في عمليات السلام، لا بد من الإشارة إلى أنه بعد مرور ما يقرب من ٢٢ عاماً على اتخاذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، لا تزال النساء والأطفال الضحايا الرئيسيين لهشاشة الدول وحالات الأزمات والاضطرابات. وتتفاقم تلك الحالة المحيطة خلال فترات الاضطرابات التي تلي عمليات الانتقال غير الدستورية للسلطة، وهي تجسد عدم الاستقرار وإنكار سيادة القانون. وقد شددت المبعوثة الخاصة ديوب على اتساع نطاق الضرر الذي ألحقته الانقلابات وأعمال العنف الشديد وغير ذلك من عمليات انتقال السلطة المماثلة بالخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن في أفريقيا. وفي هذه الحالات التي يحدث فيها خروج عن النظام الدستوري، وهو ما شهده كثير من

ختاما، إن من واجبنا بصفتنا أعضاء في مجلس الأمن وبغض النظر عن الحالة الاجتماعية والسياسية لبلداننا، أن نشجع من خلال المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، على تعزيز قدرة المرأة على الصمود وقيادتها ومشاركتها في عمليات السلام وصنع القرار، ليس لأجل الوفاء بوعودنا واحترام التزاماتنا فحسب، بل أيضا وقبل كل شيء لتوفير استجابة فعالة وشاملة للتحديات التي تواجه السلم والأمن الدوليين اليوم.

السيدة غاسري (فرنسا) (تكلت بالفرنسية): أشكر ألبانيا على عقد مناقشة اليوم. إن التزامكم، سيدتي الرئيسة، بدعم حقوق المرأة في مجلس الأمن أمر رائع.

وقد أشار جميع المتكلمين إلى أن النزاعات والانقلابات والاضطرابات السياسية تسبب انتكاسات خطيرة للنساء والفتيات. وفي هذه الحالات تُسكت أصوات النساء ويتم الحد من حقوقهن، مثلما حدث في أفغانستان حيث تواصل طالبان تهيش نصف سكانها وفي أوكرانيا حيث تعاني النساء من عواقب عدوان الجيش الروسي. وتعرض الكثير من المدافعات عن حقوق الإنسان وبناءة السلام في جميع أنحاء العالم للهجوم والتهديد بمن فيهن النساء اللواتي تحدثن أمام مجلس الأمن.

لقد وضع المجلس إطارا قويا لمعالجة ذلك، وهو أمر لا يمكن عكس مساره بأي حال من الأحوال. ويجب على المجلس أن يكثف جهوده لتنفيذ إطار المرأة والسلام والأمن، لا سيما في الحالات المدرجة في جدول أعماله: من منطقة الساحل إلى الشرق الأوسط ومن منطقة البحيرات الكبرى إلى هايتي وميانمار.

كما أن للمنظمات الإقليمية دورا حاسما تؤديه في النهوض بخطة العمل. وترحب فرنسا بالاستراتيجيات وخطط العمل المعتمدة. ونرحب بإنشاء الاتحاد الأفريقي شبكة النساء الأفريقيات لمنع نشوب النزاعات والوساطة في إطار منظومة السلم والأمن الأفريقية.

ونشيد أيضا بجهود المنظمات غير الممثلة اليوم، مثل المنظمة الدولية للفرنكوفونية وجهود الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا التي ناقشها الوزير الغاني بالتفصيل.

والمرأة هي المقوم الرئيسي للاستقرار الناتج عن السلام الدائم، الذي يمثل سر جاذبية غابون. واستنادا إلى تجربتنا، من الجلي أن الاعتراف بالدور الرئيسي الذي تؤديه المرأة في أنشطة السلام ليس حافزا لتمكينها فحسب، بل أيضا لتنشيط مشهدين الاجتماعيين والاقتصاديين والسياسيين، مع كفالة الاستعانة بالمرأة في مجال التسوية السلمية للمنازعات المحتملة.

وتظل غابون ثابتة في دعوتها الدولية إلى إدماج المرأة وإشراكها وبناء قدرتها على الصمود في السياقات الهشة والمتضررة من النزاعات، إلى جانب الاعتراف بالدور القيادي المطلوب من المرأة أن تضطلع به على جميع مستويات عمليات السلام، بغض النظر عن خلفيتها الاجتماعية والسياسية، بدءا من منع نشوب النزاعات وصولا إلى جهود الإنعاش بعد انتهاء النزاع والوساطة وحفظ السلام وبناء السلام.

يسر بلدي مرة أخرى أن يرى أن الاتحاد الأفريقي قد اعترف اعترافا كاملا بدوره بوصفه مصفوفة إقليمية لتنفيذ خطة العمل المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن، كما يتضح من الإجراءات المتزايدة التي تتخذها مفوضية الاتحاد الأفريقي بهدف تعزيز مشاركة المرأة في منع نشوب النزاعات والوساطة وحلها.

وفي ذلك الصدد، أدت الجهود المشتركة لمفوضية الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة - من خلال هيئة الأمم المتحدة للمرأة والمبعوثة الخاصة لرئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي المعنية بالمرأة والسلام والأمن - إلى إنشاء شبكة من القيادات النسائية الأفريقية التي أشيد بدورها في القرار ٢٤٥٧ (٢٠١٩). ومن المهم أن تتلقى تلك المبادرات القيمة، التي تشمل شبكات من القيادات النسائية في مجال بناء السلام، دعما ماليا ولوجستيا وتقنيا ثابتا ويمكن التنبؤ به، فضلا عن دعمها بشكل منتظم في مجال بناء القدرات.

وندعو إلى تكثيف الجهود الوطنية والإقليمية والعالمية بغية التنفيذ الشامل والفعال للقرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠). وسيتطلب ذلك حتما تعزيز الشراكات بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية، لا سيما في تنسيق إجراءاتها المتعلقة بخطة العمل.

البيان الذي أدلى به الأمين العام في وقت سابق اليوم، فإننا نسير في الاتجاه المعاكس في كثير من الحالات وكما قال، فإننا نترجع إلى الخلف.

لقد واجهنا أوقات الأزمات هذه من قبل، ونعلم جيدا أن تجاهل الجانب الجنساني والمرأة لا يؤدي إلا إلى سلام واستقرار مؤقتين ووهمين في كثير من الأحيان.

وتقع على عاتق المجتمع الدولي مسؤولية العمل من أجل إعطاء الأولوية لخطة العمل المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن وليس الإشراف على تهميشها. ونحن نتحمل تلك المسؤولية في هذه القاعة.

لقد تشرفنا اليوم بالاستماع إلى المديرية التنفيذية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة سيما بحوث ومقدمي الإحاطات من الاتحاد الأفريقي والاتحاد الأوروبي ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا وجامعة الدول العربية.

لن أكرر الإحصاءات المخزية عن أوجه القصور في تنفيذ خطة العمل هذه، ولن أسهب في الحديث عن الفجوة الكبيرة في الدعم المالي والموارد المكرسة للمنظمات النسائية في جميع أنحاء العالم. وهي حقائق مخجلة. ويعلم مجلس الأمن أن البيانات والالتزامات والقرارات الكبرى ما تزال أبعد ما تكون عن النتائج الملموسة المحققة في الميدان.

لا تزال المرأة بكل تنوعها مهمشة وذات تمثيل رمزي بل كثيرا ما تنسى تماما على طاولة المفاوضات ولا يكون لها وجود في القاعة ناهيك عن سماع صوتها. وما زلنا نرتكب الخطأ نفسه مرارا وتكرارا.

وإذ نردد البيان الذي أدلت به المديرية التنفيذية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة صباح اليوم، فإننا لا نرقى إلى مستوى التزاماتنا. ولا يزال العنف الجنسي المروع المتصل بالنزاع يستخدم كسلاح من أسلحة الحرب، وهو أمر ذكرتنا به بشكل واضح الإحاطة التي عقدت الأسبوع الماضي بشأن أوكرانيا (انظر S/PV.9056).

وأود أن أركز في بياننا اليوم على كيف يمكننا تغيير هذا المسار وتسخير الطابع التعاوني للمنظمات الإقليمية لتعزيز التنفيذ العاجل

تؤيد فرنسا الشراكات بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية وفيما بين المنظمات الإقليمية نفسها، لا سيما الشراكة بين الاتحاد الأوروبي والاتحاد الأفريقي لأجل إشراك المرأة في مفاوضات السلام. وندعو جميع المنظمات الإقليمية إلى تكثيف هذه المبادرات وتشاطر ممارساتها الجيدة.

ويجب علينا أيضا أن نعزز التفاعل مع المجتمع المدني. في ذلك الصدد، نذكر بالإطار المبكر لمنتدى جيل المساواة الذي نُظِم بالتعاون مع هيئة الأمم المتحدة للمرأة والمكسيك في عام ٢٠٢١. وحشد المنتدى تمويلا بقيمة ٤٠ مليار دولار لدعم خطة عالمية لتسريع التقدم نحو المساواة. وندعو جميع الدول الأعضاء إلى الانضمام إلى ميثاق المرأة والسلام والأمن والعمل الإنساني واعتماد خطط عمل وطنية في ذلك الصدد.

من جانبها، ستواصل فرنسا تعزيز دبلوماسية نسوية طموحة وحازمة. وستواصل وضع المشاركة الكاملة للمرأة وإدماجها في صميم مشاريعها التعاونية. وستعطي فرنسا أولوية لتنفيذ خطة عملها الوطنية الثالثة.

أخيرا، على غرار رؤاستنا الألبانية، يسر فرنسا أن تعلن اليوم تأييدها للالتزام المشترك لرئاسة مجلس الأمن بخطة العمل المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن.

السيدة بيرن ناسون (أيرلندا) (تكلمت بالإنكليزية): أود أن أشكركم، سيدتي الرئيسة، على عقد هذه المناقشة المهمة جدا بالنسبة لأيرلندا كما تعلمون.

وهي مناقشة ملائمة جدا كما سلم بذلك العديد من المتكلمين هذا الصباح. إن العالم يشهد انتشارا غير مسبوق للنزاعات. فبالإضافة إلى الجائحة العالمية، نعلم أننا نشهد جائحة الانقلابات والاستيلاء على السلطة والأراضي، علاوة على تجاهل الصريح لحقوق الإنسان وسيادة القانون.

وفي بعض الحالات، تلاشت المكاسب التي تحققت للمرأة في مسائلتي السلام والأمن، ولننظر إلى أفغانستان في هذا الصدد. وإن نرد

الأبوية. ويتضح ذلك أكثر ما يكون في مراسيم حركة طالبان البغيضة في أفغانستان التي أسكتت، كما قال الأمين العام، أصوات قرابة ٢٠ مليون امرأة وفتاة أفغانية وغيبتهن عن الأنظار، وهو أمر غير مقبول ببساطة.

وبينما نرى العنف، بما في ذلك العنف الجنسي المتصل بالنزاع، ينتشر في سياقات أخرى مثل مالي وميانمار وأوكرانيا، فإننا نعلم أن النساء والفتيات كثيراً ما يُستهدفن وأنهن يعانين بشكل غير متناسب من آثار الحرب. وبوصفنا رئيساً مشاركاً مع المكسيك لفريق الخبراء غير الرسمي المعني بالمرأة والسلام والأمن، عملنا بجد على مدى الأشهر الـ ١٨ الماضية لضمان أن تظلّ الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن في صدارة اهتمامات أعضاء المجلس، فيما نحاول جماعياً العمل من أجل تحقيق السلام والأمن. وتعزيز التعاون الإقليمي هو أحد الأدوات العديدة التي ينبغي أن نستخدمها لوقف التراجع بشأن هذه المسائل. ولدى أيرلندا عدد من التوصيات من أجل وقف ما وصفته المديرية التنفيذية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة في وقت سابق اليوم بأنه تراجع وللنهوض بالخطة.

أولاً، بالإضافة إلى اعتماد خطط عمل إقليمية محددة بشأن المرأة والسلام والأمن، يتعين علينا ضمان أن تكون جميع مبادرات السلام والأمن التي تنشرها المنظمات الإقليمية مراعية فعلاً للمنظور الجنساني. وهذا يعني العمل، وليس الخطابة. والأهم من ذلك أننا يجب أن ندعم تنفيذها. ويجب، ببساطة، أن ننفذها بشكل ملموس، يوماً بعد يوم. كما أن المنظمات الإقليمية في وضع جيد يمكنها من العمل مع البلدان المساهمة بقوات لتعزيز إشراك حفظة سلام من النساء في بعثات الأمم المتحدة. وتلك خطوة حاسمة من وجهة نظر أيرلندا.

ثانياً، يجب أن نفكر خارج قواقعنا القديمة البالية. ويتيح ميثاق المرأة والسلام والأمن والعمل الإنساني المنبثق عن منتدى جبل المساواة ثروة معرفية لأعضائه، ونُثني على الاتحاد الأفريقي لانضمامه إليه. ونشجع المنظمات الإقليمية على أن تكون خالقة بل وأن تخاطر بالابتداع في النهوض بالخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن بهذه

الذي طال انتظاره لخطه عملنا القيمة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن. وكيف يمكننا كفالة أن تصبح مشاركة المرأة وإدماج صوتها ممارسة متبعة بدلاً من أن تكون فكرة لاحقة؟ وهذا حد أدنى - قاعدة - بقدر ما يهمننا الأمر.

هناك أكثر من ١١ منظمة إقليمية لديها خطط عمل أو استراتيجيات مكرسة لخطة العمل هذه. وهناك اثنتا عشرة منظمة في طريقها إلى وضع خطط عمل إقليمية متعلقة بالمرأة والسلام والأمن تابعة لرابطة أمم جنوب شرق آسيا. وتود أيرلندا أن تثني على الرابطة لإعطائها الأولوية لذلك العمل في وقت حرج في سياق الوضع المتدهور في ميانمار. ونعلم أن النساء بحاجة إلى دعمنا العاجل. وخطط العمل هذه لا تقدر بثمن بيد أن تنفيذها وضمان الإنفاق اللازم عليها أمر ضروري لتحقيق النتائج.

وتعمل أيرلندا، بصفتها عضواً في الاتحاد الأوروبي، على النهوض بخطة عمل الاتحاد الأوروبي المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن وخطة عمله الجنسانية الثالثة. وتعرف أيرلندا فوائد العمل التعاوني، بما في ذلك في جهودنا من خلال فرقة العمل غير الرسمية التابعة للاتحاد الأوروبي المعنية بالمرأة والسلام والأمن، والذي يمكننا من تشاطر الخبرات ودعم بعضنا بعضاً في تعزيز هذه الخطة الحاسمة الأهمية.

إن قيادة الاتحاد الأفريقي في النهوض بالخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن، بما في ذلك من خلال دور المبعوثة الخاصة، جديرة بعظيم الثناء. وتدعم أيرلندا مباشرة العمل الحيوي الذي يقوم به الاتحاد الأفريقي ومكتب المبعوثة الخاصة بينيتا ديوب وشبكة القيادات النسائية الأفريقية. ونحيي عملهم. وينبغي أيضاً التنويه بإطار النتائج القارية للاتحاد الأفريقي. إنه ليس مجرد مثال على الممارسة الجيدة، ولكنه أيضاً إطار فريد للمرأة والسلام والأمن. وتشجع أيرلندا التعجيل الإقليمي بتنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) لدعم مبادرات المرأة والسلام والأمن عبر المجموعات والمنظمات الإقليمية والتعلم منها. وللأسف، يساورنا بالغ القلق إزاء التراجع في هذه الخطة، فيما نرى المكاسب التي تحققت بشق الأنفس في مجال السلام تتضاءل بفعل القوى الاستبدادية والسلطة

على ملاحظاته وللمديرة التنفيذية بحوث وغيرهما من مقدمي الإحاطات على ما قدموه إحاطات.

ما فتئت الصين تدعم قضية المرأة على الصعيد الدولي وتدافع عنها وتعمل من أجلها، ودأبت دائماً على دعم الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية بنشاط في تعزيز التعاون بشأن الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن. وفيما يتعلق بموضوع اليوم، أود عرض النقاط الثلاث التالية:

أولاً، يرتبط النهوض بقضية المرأة ارتباطاً وثيقاً بوجود بيئة سياسية مستقرة. ومنذ العام الماضي، شهد عدد من البلدان، من آسيا إلى أفريقيا، تغييرات في المشهد السياسي - بعضها كجزء من سلسلة من ردود الفعل الناجمة عن الانسحاب المتسرع للقوات الأجنبية والبعض الآخر نتيجة لاندلاع نزاع ناجم عن نماذج حكم أجنبية غير ملائمة. وبينما يجب علينا بالطبع أن نظل قلقين حيال تآكل حقوق المرأة ومصالحها وتراجع المساواة بين الجنسين، في جملة أمور، يجب على المجتمع الدولي أن يدرك أن تقديم الدعم للبلدان التي تستكشف مساراً إنمائياً يناسب ظروفها الوطنية هو السبيل الوحيد للحفاظ على الاستقرار السياسي. ولا بد من احترام سيادة جميع البلدان وقيادتها ومعارضة التدخل الخارجي وفرض الحلول الخارجية.

ويجب أن نشجّع البرامج الإقليمية القائمة على السياقات الإقليمية وأن ندعم الاتحاد الأفريقي ورابطة أمم جنوب شرق آسيا ومنظمة شنغهاي للتعاون والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا وغيرها من المنظمات للاستفادة الكاملة من أدوارها وتقديم المساعدة البناءة لتشجيع الانتقال السياسي والحوار في تلك البلدان. ويجب أن ندعم النساء المحليات والمنظمات النسائية المحلية للمشاركة في عمليات السلام، مع مراعاة ظروفهن الخاصة. ويجب أن نكفل تمثيل المرأة وإيصال صوتها في مفاوضات السلام والترتيبات السياسية.

ثانياً، إن تحقيق السلام هو أفضل حماية للمرأة. فالضحايا الذين يتحملون العبء الأكبر للنزاع المسلح هم أفراد من الفئات الضعيفة مثل النساء. ويجب ألا تنتهي الجهود المبذولة لمعالجة هذه الحالات عند الاستجابة للأزمات وتقديم المساعدة الإنسانية. ويجب أن يظل المجتمع

الطريقة. وقد أطلقت أيرلندا، إلى جانب كينيا والمكسيك، مجموعة من الالتزامات المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن خلال فترة رئاسة كل منا لمجلس الأمن. وهي تشمل السعي إلى ضمان مشاركة المرأة وتمثيل المجتمع المدني في مناقشات مجلس الأمن. إن وجود نساء في القاعة وعلى هذه الطاولة أمر مهم. فكيف يمكننا تعميم هذه الالتزامات على المستوى الإقليمي وكفالة أن تصبح هي القاعدة؟

ثالثاً، كثيراً ما تتاح للمنظمات الإقليمية إمكانية فريدة للوصول إلى النزاعات الناشئة في جوارها. ونحن بحاجة إلى استخدام ذلك للرد بسرعة والاستجابة بطريقة قوية واتباع نهج مراعية للمنظور الجنساني على الفور، وليس كأمر ثانوي يُطبق لاحقاً. ونشيد بالمنظمات الإقليمية لوقوفها ضد الفظائع التي تحدث في مناطقها ونحث المنظمات التي تلترم الصمت حتى الآن على إسماع صوتها.

تدرك أيرلندا بشدة فوائد التعاون الدولي والإقليمي. فنحن أنفسنا مستفيدون. وقبل انضمامنا إلى الأمم المتحدة في عام ١٩٥٥ وإلى الاتحاد الأوروبي في عام ١٩٧٣، كنا أمة لا تزال تستعيد صوتها بعد قرون من الاستعمار. وخلال ما يقرب من ٥٠ عاماً من عضويتنا في الاتحاد الأوروبي، شهدنا نزاعاً في جزيرة أيرلندا حيث كان على النساء أن يناضلن من أجل حقهن في أن يكون لهن رأي في السلام وفي تشكيل مستقبلنا الجماعي. ونعلم من التجربة المباشرة أنه لولا مشاركة المرأة، لما حققنا السلام والرخاء اللذين نتمتع بهما في أيرلندا اليوم. غير أن ذلك ليس مجرد جهد وطني أو ثنائي. ونحن ممتنون على دعم شركائنا الأوروبيين والدوليين في عملية السلام وعلى الدور الأساسي الذي قاموا به، حينذاك والآن. ونشكر النساء اللواتي شقن طريقهن ليكن حاضرات في القاعة وعلى الطاولة، حيثما ومتى ما كان ذلك مهماً. ونعلم أهمية هذا التعاون في تحقيق السلام الشامل ونتمنى ذلك للآخرين. هناك مثل أيرلندي يقول إننا نعيش في جَمي بعضنا بعضاً. فلنرتقِ إلى مستوى ذلك الطموح.

السيد داي بنغ (الصين) (تكلم بالصينية): أشكركم، سيدتي الرئيسة، على ترؤس جلسة اليوم. وأنا ممتن للأمين العام غوتيريش

الدولي مركزاً على الطريق المؤدي إلى التسوية السياسية والعمل على القضاء على الأسباب الجذرية للنزاعات وتكثيف الجهود الرامية إلى تعزيز السلام.

ولا تزال النساء في مناطق مثل القرن الأفريقي ومنطقة الساحل يواجهن خطراً متزايداً من انعدام الأمن الغذائي. وينبغي للمجتمع الدولي أن يعجل بتقديم المعونة الغذائية الطارئة والمساعدات المحددة الأهداف. وينبغي للبلدان المتقدمة النمو أن تفي بالتزامها بتخصيص ٠,٧ في المائة من الدخل القومي للمساعدة الإنمائية الرسمية. وتواجه عشرات الملايين من النساء الأفغانيات أيضاً تحديات الجوع والفقر. وتتخذ المبادرات الإقليمية، مثل آلية التنسيق والتعاون بين جيران أفغانستان، خطوات فعالة لمساعدة أفغانستان على تحسين حالتها الإنسانية وتحقيق استقرار اقتصادها. وينبغي للبلدان المشاركة في الحصار الاقتصادي والجزاءات الانفرادية المفروضة على أفغانستان أن تهيئها فوراً وأن تعيد الأصول الأفغانية المجمدة إلى الشعب الأفغاني في أسرع وقت ممكن، بالكامل ودون شروط.

وفي آذار/مارس، أصدر مجلس الأمن بياناً رئاسياً S/PRST/2022/1 بشأن التعاون بين الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية، دعا فيه إلى تعزيز التمكين الاقتصادي للمرأة والحد من الفقر في المنطقة العربية. وينبغي لوكالات الأمم المتحدة الإنمائية أن تزيد من الموارد المتاحة لتقديم مزيد من الدعم للبلدان العربية في التعجيل بتمهيتها وتحقيق الهدف ٥ من أهداف التنمية المستدامة، المتعلق بالمرأة.

السيدة تورويتيتش (كينيا) (تكلت بالإنكليزية): تشيد كينيا بجهود ألبانيا للنهوض بالتزامات المشتركة للخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن. وأشكر الأمين العام والمديرة التنفيذية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة وممثلي المنظمات الإقليمية على أفكارهم وتوصياتهم بشأن هذا الموضوع الهام.

ونرحب بالصلة بين تنفيذ الإطار المعياري للمجلس بشأن المرأة والسلام والأمن والالتزامات والصكوك الإقليمية ودون الإقليمية، بما فيها التزامات وصكوك الاتحاد الأفريقي. فهي تشكل جزءاً من إطار

سلط مقتل الصحفية في قناة الجزيرة شيرين أبو عاقلة الضوء مرة أخرى على محنة المرأة الفلسطينية التي طال أمدها. وفي التحليل النهائي، إذا أردنا منع وقوع مثل هذه الحوادث مرة أخرى، فيجب أن ننفذ حل الدولتين وأن نستعيد الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني. وتقدر الصين الموقف المحق لجامعة الدول العربية والدول الأعضاء فيها بشأن القضية الفلسطينية. وينبغي للمجتمع الدولي أن يعمل مع جامعة الدول العربية في تنسيق الجهود الرامية إلى إحلال السلام على أساس قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة ومبادرة السلام العربية والاتفاقات الدولية الأخرى والنهوض بعملية السلام في الشرق الأوسط بشعور أكبر بالإلحاح.

تشير محنة النساء والأطفال في خضم القتال الدائر في أوكرانيا قلقاً واسع النطاق. ونشجع الاتحاد الأوروبي على الاضطلاع بدوره وتهيئة الظروف لإجراء محادثات مباشرة بين الطرفين لاستعادة السلام. وندعم الأمم المتحدة في تنسيق الجهود الجارية بالتعاون مع الاتحاد الأوروبي والبلدان الأخرى في المنطقة لضمان سلامة أرواح وممتلكات المواطنين الأوكرانيين، بمن فيهم النساء والأطفال، وتلبية احتياجاتهم الإنسانية الأساسية واتخاذ إجراءات فعالة ضد الاتجار بالبشر والاستغلال والانتهاك الجنسيين للاجئين من النساء والأطفال.

ثالثاً، إن الهدف الرئيسي للخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن هو النهوض الشامل بالمرأة. وتتزايد التحديات التي تواجه النهوض بالمرأة، نظراً لجائحة مرض فيروس كورونا والنزاعات الجيوسياسية التي تتفاقم بسبب استمرار الأزمات العالمية في مجالات الغذاء والطاقة والمالية. ويجب على الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية أن تعطي الأولوية للتنمية، وأن تبذل مزيداً من الجهود للتصدي للفقر وتخلف النمو والمسائل الأخرى التي تؤثر على المرأة، وأن تساعد المزيد من النساء على الإفلات من براثن الفقر والجوع وتحقيق الاستقلال

لدعم النتائج والبيان الناتج عن الاجتماع الوزاري لمجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي الذي عقد في ٢٢ آذار/مارس من العام الماضي برئاسة كينيا بشأن موضوع "المرأة والسلام والثقافة والشمول الجنساني في أفريقيا". وشدد البيان على أهمية اعتماد نهج شامل إزاء الركائز الأربع لل خطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن - الوقاية، والحماية، والمشاركة، والتعافي، والإغاثة. ولاحظ أيضا أن التنفيذ الكامل والفعال للخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن ينبغي أن يأخذ في الاعتبار السياقات الفريدة للبلدان التي تشهد نزاعات مسلحة والبلدان الخارجة منها. وأود في ذلك الصدد أن أسلط الضوء على نقطتين:

أولا، تتطوي الشراكات مع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية على شراكات مجدية مع الشبكات النسائية الإقليمية، التي تؤدي دورا رئيسيا في وضع الحلول في سياقها، وتوسيع نطاق نقاط العمل، وتحديد فرص التنفيذ المستتيرة والعملية للخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن، اعتمادا على القرب. وذلك أمر بالغ الأهمية بصفة خاصة في حالات الهشاشة والنزاعات، حيث يجب غرس السلام بعمق أكبر ويجب أن يستمد من القواعد الشعبية.

ولذلك ينبغي للمجلس أن يستفيد من الميزة النسبية لشبكة الاتحاد الأفريقي للمرأة لمنع نشوب النزاعات والوساطة - شبكة النساء الأفريقيات لمنع نشوب النزاعات والوساطة، وشبكة القيادات النسائية الأفريقية والشبكات النسائية المعنية، ومنظمات حقوق المرأة. وسيؤدي إدراجها إلى تعزيز استراتيجيات رسم الخرائط والوقاية والاستجابة وأن يعزز تمكين المرأة ومشاركتها وقيادتها في أفريقيا، بما في ذلك في عمليات السلام والعمليات السياسية. ونشجع المجلس أيضا على مواصلة دعم ترجمة أهداف معرض فوتوفيل بعنوان "بأيديهن: النساء يمكنهن بزم السلام"، الذي أُطلق أثناء رئاسة كينيا للمجلس في تشرين الأول/أكتوبر من العام الماضي. وكشفت قصص النساء العاملات في مجال بناء السلام والوسيطات والموقعات على اتفاقات السلام والبرلمانيات من مختلف البلدان، بما في ذلك جمهورية أفريقيا الوسطى وجمهورية الكونغو الديمقراطية ومالي وجنوب السودان ولبنان واليمن وكولومبيا، عن فائدة وجود شبكات نسائية إقليمية فعالة وجيدة الموارد لتعزيز أعمالهن.

التنفيذ لدينا، إلى جانب الاستراتيجيات الجنسانية، وأطر السياسات الجنسانية، وخطط العمل الإقليمية مثل تلك التي تقودها الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية، والمؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى، وجماعة شرق أفريقيا. وتشيد كينيا بالمبادرة المعززة للعمل من أجل حفظ السلام التي أطلقها الأمين العام، ودعوته إلى العمل، والشراكة بين هيئة الأمم المتحدة للمرأة، وإدارة عمليات السلام، ولجنة بناء السلام. وفي إطار الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن، تعطي جميعها الأولوية للحاجة إلى تعزيز التعاون والتخطيط بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية.

ونلاحظ أنه لا يزال هناك بشكل عام الكثير من العمل الذي يتعين القيام به للتغلب على تحديات مواءمة البيروقراطيات المؤسسية مع الشراكات مع المنظمات الإقليمية. ومع ذلك، عندما تتضافر تلك الجهود مع الإرادة السياسية، فإنها يمكن أن تسهم في تعميم مراعاة المنظور الجنساني في جهود بناء السلام المتعددة الأبعاد وعمليات دعم السلام. ويتجلى ذلك في توسيع الحيز السياسي للمرأة في جمهورية أفريقيا الوسطى، وإشراك المرأة في تنفيذ الولايات والعمليات السياسية الرئيسية في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وتمثيل المرأة في صنع القرار والحوكمة في الجهود المشتركة بين بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان والاتحاد الأفريقي والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية لدعم الحكومة الانتقالية لجنوب السودان في تنفيذ الاتفاق المنشط لتسوية النزاع في جمهورية جنوب السودان.

ومن الجدير بالذكر أن أفريقيا رائدة عالميا في وضع خطط عمل وطنية بشأن المرأة والسلام والأمن. وعلى وجه الخصوص، يشكل تعميم مراعاة المنظور الجنساني عنصرا رئيسيا في خطة الاتحاد الأفريقي لعام ٢٠٦٣، ومبادرة إسكات البنادق، والإطار المشترك بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي لتعزيز الشراكة في مجال السلام والأمن. وتواصل كينيا تقديم تقارير عن خططها الوطنية للتنفيذ بشأن المرأة والسلام والأمن من خلال إطار النتائج القاري للاتحاد الأفريقي حول تنفيذ الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن في أفريقيا. وإذ ينوه وفد بلدي بحضور المبعوثة الخاصة ديوب هنا اليوم، فإنه يكرر دعوة كينيا إلى المجلس

الإقليمية أهمية أكبر، لا سيما إذا عملت جنبا إلى جنب مع القيادات النسائية، وبناء السلام، والمدافعين عن حقوق الإنسان، مع إعطاء الأولوية لمشاركتها الموضوعية في إعادة توطيد دعائم النظام الدستوري.

لقد شهدنا السرعة التي تدهورت بها حالة حقوق الإنسان للمرأة في مختلف أنحاء العالم. وعند انهيار للنظام الدستوري، يتفاقم العنف الجنسي والعنف القائم على نوع الجنس. ونعتقد أن النقاط التالية مناسبة في هذا السياق.

أولا، يجب تحديث خطط العمل المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن، بمشاركة المنظمات النسائية، بكل تنوعها، والحركات النسوية المحلية، بما يكفل المرونة الكافية لتكييفها مع كل سياق، وتوجيه الموارد الكافية لدعم المدافعات عن حقوق الإنسان، اللاتي يساهمن في تهيئة بيئة مجتمعية مستقرة.

ثانيا، ينبغي أيضا تعزيز القدرات على تقديم المساعدة في العمليات الانتخابية السياسية، بما في ذلك تعزيز مشاركة المرأة مشاركة كاملة ومتساوية وذات مغزى في الحياة العامة، وفي عمليات صنع القرار على جميع المستويات، وضمان مشاركتها بوصفه مرشحة وناخبة، ودعم الآليات الوطنية للإنذار المبكر، والمساءلة عن العنف الجنسي والعنف القائم على نوع الجنس.

ثالثا، لا بد من وجود تعاون، بالتنسيق مع وسطاء الأمين العام ومبعوثيه الخاصين، عبر عمليات السلام والمجتمع المدني، بما في ذلك ضحايا العنف الجنسي والناجون منه، لكي تكفل بأن اتفاقات السلام تتضمن أحكاما محددة بشأن الرعاية والتعويض عن العنف الجنسي.

رابعا، من الضروري تعزيز المهارات القيادية للمرأة من خلال التكنولوجيات الرقمية، ولا سيما في صفوف الشابات والفئات المستبعدة تقليديا، من قبيل السكان الأصليين، والسكان المنحدرين من أصل أفريقي، واللاجئين، والمعوقين، والمثليات والمثليين، ومزدوجي الميل الجنسي، ومغايري الهوية الجنسانية، وحاملي صفات الجنسين، في مجالات رئيسية، كالوساطة ومنع نشوب الصراعات وحلها.

ثانيا، إن إقامة شراكات إقليمية عملية ومستدامة تعني الاستثمار المبكر في المشاركة والحماية. وفي ذلك الصدد، نسلم بأن الانقلابات وعمليات الاستيلاء العسكري تزيد من تعقيد التحدي المتمثل في حماية النساء العاملات في مجال بناء السلام والصحفيات وممثلات المجتمع المدني والناشطات. ولذلك، هناك حاجة إلى الاستثمار المستدام والمبكر في النساء في مجال بناء السلام وحفظ السلام من خلال الشبكات الإقليمية، قبل نشوب هذه النزاعات. ومن المهم كفالة أن يكون لدى الشبكات النسائية الإقليمية موارد مالية وبشرية كافية، والتي ينبغي أن تشمل بناء القدرات الوطنية، والبحث وتحليل البيانات، والتدريب في مجال الوساطة، والمفاوضات، والدعوة.

وفي الختام، من المهم أيضا إنشاء بنية تحتية للمساءلة والمساءلة يمكنها توفير الرعاية القانونية والطبية والنفسية للناجيات من الأعمال الانتقامية والعنف الجنسي والجنساني في سياقات النزاع.

السيد دي لا فوينتي راميريس (المكسيك) (تكلم بالإسبانية):
أرحب بوزيرة الشؤون الأوروبية والخارجية في ألبانيا وأشكر وفدها على عقد مناقشة اليوم. أشكر أيضا مقدمي الإحاطات على إحاطاتهم هذا الصباح، مع حفظ الألقاب للجميع.

بما أن سياسة بلدي الخارجية تتسم بطابع نسوي، فإنه يولي أولوية عليا للخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن، بما في ذلك تنفيذها بطريقة شاملة، لا سيما على أرض الواقع، لأن دور المنظمات الإقليمية أساسي في سد الفجوة بين الخطب الرنانة والواقع.

إن الإطار الذي تمكنا من بنائه للمشاركة الكاملة والمتساوية والهادفة للمرأة في بناء السلام المستدام منذ اتخاذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) يكمله دور المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية في البلدان المتأثرة بالصراعات. وكانت هذه المنظمات حاسمة من حيث الأهمية في تعزيز الحوار السياسي لما لديها من معرفة مباشرة بالجهات الفاعلة المحلية، وكذلك تعزيز احترام حقوق الإنسان، بما في ذلك المساواة بين الجنسين وتمكين النساء والفتيات.

إن المكسيك لعلی اقتناع بأنه في أوقات الاضطرابات السياسية، وفي سياقات الاستيلاء على السلطة بالقوة، تكتسي مشاركة المنظمات

السيد سكيناري (فنلندا) (تكلم بالإنكليزية): أشكر ألبانيا على تنظيم هذه الجلسة التي جاءت في أوانها تماما. يشرفني أن أدلي بهذا البيان بالنيابة عن بلدان الشمال الأوروبي: أيسلندا والدانمرك، والسويد، وفنلندا، والنرويج.

على الرغم من التقدم الكبير المحرز في النهوض بالخطوة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن، لا تزال هناك فجوة كبيرة بين ما تم إنجازه على الورق وما يجري على الصعيد العملي. ففي أوكرانيا، نشهد نزوحا جماعيا، وقتلا عشوائيا للمدنيين، وشن الهجمات على البنية التحتية المدنية، ونسمع أخبارا مروعة عن العنف الجنسي، والعنف القائم على نوع الجنس، والاتجار بالبشر. إن الصراعات الجارية في أفغانستان، والسودان، وميانمار، ومالي، على سبيل المثال لا الحصر، تهدد المكاسب الهشة للخطوة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن وحياة وعمل بناء السلام من النساء. ويتعين علينا التعجيل بجهودنا لسد الفجوة الآخذة في الاتساع. وسيكون دور الحكومات الوطنية والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية حاسما في هذا الصدد.

ونرحب ترحيبا حارا بمشاركة المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية في هذه المناقشة المفتوحة ندعو إلى مواصلة تبادل الآراء بانتظام، وتحسين التنسيق في أعمالنا.

في سياق الانقلابات العسكرية والاستيلاء على السلطة، كثيرا ما تؤدي المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية دورا فعالا في وضع نهج خاصة بالسياق ومصممة تصميميا خاصا. وفي معظم الأحيان فإنها أول من يهب للاستجابة للأزمات، وتشارك مع الأطراف المعنية لضمان حماية المدنيين. وهي في وضع فريد يمكنها من بناء الثقة وتعزيز الحوار بين الأطراف المعنية، فضلا عن تقديم الدعم في مجالي الوساطة والمصالحة. ويمكنها التأثير في الدعوة إلى مشاركة المرأة مشاركة كاملة ومتساوية وهادفة وأمنة في جميع جوانب السلام والأمن.

ينبغي تقديم الدعم الكافي لعمل المبعوثين الخاصين الإقليميين للمرأة والسلام والأمن، ويجب إشراك الخبراء المعنيين بالمرأة والسلام والأمن بشكل منهجي وحازم في جميع مستويات ومراحل التخطيط والقيادة لبعثات الأمم المتحدة.

خامسا، ينبغي الاستمرار في تعزيز تبادل الممارسات الجيدة فيما بين المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية فيما يتعلق بتنفيذ الخطوة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن، وما فتئنا نسعى لتعزيز ذلك بالشراكة مع أيرلندا، مع التركيز تحديدا على بناء القدرات من أجل جمع البيانات المصنفة ذات الصلة، والتحليل الجنساني، وبناء جوانب التأزر مع الجهات الفاعلة الأخرى من أجل تعزيز المعرفة والبحوث المتعددة الأبعاد بشأن الصراعات، باستخدام المنظور الجنساني.

سادسا وأخيرا، من الضروري تشجيع إنشاء أو تعزيز شبكات شاملة من الوسيطات في مختلف المناطق دون الإقليمية، بما يكفل تمثيل النساء من خلفيات وتخصصات متنوعة، مثل مجالات حقوق الإنسان، والشؤون الإنسانية، والاتصالات، والدعوة، والتفاوض، وتشجيع خطط التوجيه للشابات.

وفيما يتعلق بتلك النقطة الأخيرة، نقر بعمل مختلف شبكات الوسيطات الموجودة بالفعل في مناطق مختلفة، ويسرنا أن نبلغكم بإيجاز بأن المكسيك تعمل مع بلدان أخرى في منطقة أمريكا اللاتينية لإنشاء شبكة من الوسيطات، وتسعى إلى زيادة عدد النساء المشاركات في منع نشوب الصراعات والوساطة، وكذلك في عمليات السلام داخل المنطقة وخارجها.

في الختام، نرجو من هيئة الأمم المتحدة للمرأة أن تعزز الميثاق المتعلق بالمرأة والسلام والأمن والعمل الإنساني، الميثاق عن منتدى جيل المساواة، بوصفه منبرا لتنفيذ الأنشطة الموصوفة أعلاه، نظرا لعضويته المتنوعة والمتعددة، التي تضم العديد من المنظمات الإقليمية، بالإضافة إلى شبكات الوسيطات ومنظمات المجتمع المدني.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أود أن أذكر جميع المتكلمين بأن يقصروا بياناتهم على مدة لا تزيد عن ثلاث دقائق لتمكين المجلس من الاضطلاع بعمله بسرعة. وستنبه الأضواء الوامضة على أطواق الميكروفونات المتكلمين إلى إنهاء بياناتهم بعد انقضاء ثلاث دقائق.

أعطي الكلمة الآن لوزير التعاون الإنمائي والتجارة الخارجية في فنلندا.

الاستثنائية الناجمة عن جائحة مرض فيروس كورونا إلا أنه تم إحرار تقدم كبير في تنفيذ خطة عملنا الوطنية.

نحن نبني على الدروس المستفادة والمعرفة المكتسبة والتحديات والفرص التي ظهرت من خطة العمل الوطنية الأولى للأردن، وذلك بهدف وضع أهداف جديدة لزيادة المشاركة الكاملة والفعالة والهادفة للمرأة في الحياة العامة وزيادة الدعم لجهود السلام والأمن في الأردن من خلال نهج يراعي المنظور الجنساني.

إن دعم منظمات المجتمع المدني والمدافعين عن حقوق الإنسان للمرأة، وبخاصة المنظمات النسائية العاملة في مناطق النزاع، هو أمر محوري. إنهم مسلحون بالكثير من المعرفة والخبرة اللازمة لبناء سلام مستدام. فيمكنهم أن يضطلعوا بدور مركزي في منع نشوب النزاعات، بما في ذلك الإنذار المبكر، وفي عمليات السلام.

ولا يكفي تعزيز العلاقات الثنائية مع الشركاء الإقليميين؛ فهناك حاجة إلى بذل جهود إقليمية جماعية مع الشركاء الدوليين لتعزيز تنفيذ الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن. ووجود رؤية مشتركة تحترم خصائص كل دولة وتكفل تدفقا مرنا ومستداما للتمويل هو أمر بالغ الأهمية للوصول إلى النتائج المثلى.

ونحن فخورون بأن نكون جزءا من خطة العمل الإقليمية لجامعة الدول العربية لتنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠). هذه الخطة تعجل بالجهود التي تبذلها الدول العربية للنهوض بتنفيذ الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن.

وفي الختام، التمكين هو عملية مُعدية. الأمل موجود في رحابة عدم اليقين. والشرق الأوسط منطقة لديها سكان شباب مصممون على قيادة عجلة التغيير الإيجابي. انهض بوضع امرأة واحدة، وعلم فتاة أخرى، وسيتم تفعيل التأثير المتعاقب العكسي لذلك.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثلة ليختشتاين.

السيدة أوهري (ليختشتاين) (تكلمت بالإنكليزية): نشكركم، سيدي الرئيس، على عقد مناقشة اليوم بشأن خطة عزيزة علينا بشكل خاص

ويجب علينا جميعا زيادة تعزيز تفاعلنا مع المجتمع المدني ودعمنا للمنظمات النسائية المحلية وللنساء بناة السلام. إن خبراتهن المحلية ضمن سياقها أمر بالغ الأهمية لنجاحنا. وتوفر شبكة مراكز التنسيق المعنية بالمرأة والسلام والأمن منبرا هاما للتفاعل وتبادل أفضل الممارسات. إن الاستثمار في جمع البيانات بشكل أفضل ومنسق، والتحليل الجنساني، والرصد المنهجي للنتائج في جميع جهود السلام أمر أساسي للتمكين من إحداث تحول جذري في المشاركة الهادفة للمرأة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثلة الأردن.

السيدة شومان خوت (الأردن) (تكلمت بالإنكليزية): اسمحوا لي أن أشكركم، سيدي الرئيس، على عقد هذه الجلسة. وأتمنى لكم كل النجاح في رئاستكم لمجلس الأمن هذا الشهر. كما أود أن أشكر جميع النساء مقدمات الإحاطات، وصانعات التغيير، ونصيرات تمكين المرأة على إسهاماتهن التي لا تقدر بثمن.

إن جلسة اليوم تتعلق بالوفاء بالوعود والتعهدات التي قطعناها قبل ٢٢ عاما حين التزمت الدول الأعضاء بتعزيز الإدماج الكامل والفعال والهادف للمرأة في عمليات منع نشوب النزاعات أو الكوارث والتخفيف من حدتها وحلها والتعافي منها. وبعد تسعة قرارات، اعتمدنا سياسات واتخذنا خطوات طموحة نحو تنفيذ الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن - ومع ذلك ما زلنا نواجه تحديات في تحقيق أهدافنا.

إن الأردن، الملتزم بالنهوض بهذه الخطة، بصدد صياغة خطة عمله الوطنية الثانية الرامية إلى تعزيز الجهود المنسقة والشاملة لإدماج المرأة ومنظوراتها في مسائل السلام والأمن. وبوصفنا مضيفين لعدد كبير من اللاجئين الفلسطينيين والسوريين، فقد أدرجنا أيضا الفئات الأكثر ضعفا في خطة عملنا.

إن خطة العمل الوطنية الأردنية، بوصفها أداة بالغة الأهمية في النهوض بالاستجابات الوطنية، قد عززت آليات الوقاية والحماية، والتي قدمت خدمات الوقاية والحماية من العنف الجنساني لأكثر من ١٢ ألفا من النساء والفتيات المستضعفات. وعلى الرغم من الظروف

للاتجار بالبشر يجب أن يشمل أيضا الجهات الفاعلة في القطاعين الخاص والمالي، على النحو المطلوب في القرار ٢٣٣١ (٢٠١٦). وقد اضطلعت مبادرة ليختشتاين المالية لمكافحة الرق والاتجار بالأشخاص بأنشطة تتعلق بخطر هذه الجرائم نتيجة للتدفقات الضخمة للاجئين من أوكرانيا، سواء في مجال الوقاية أو الشمول المالي.

وفي الختام، ما زلنا نشعر بالقلق إزاء ارتفاع حالات العنف الجنسي والعنف الجنساني ضد النساء والفتيات، والرجال والفتيان، فضلا عن المثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية وأحرار الهوية الجنسانية وحاملي صفات الجنسين، على النحو الموثق في "مشروع جميع الناجين في أفغانستان وسورية"، من بين حالات أخرى. وقد أحرزت آليات العدالة الجنائية الدولية تقدما كبيرا في جهودنا الرامية إلى مكافحة الإفلات من العقاب، بما في ذلك من خلال الأحكام غير المسبوقة الصادرة عن المحكمة الجنائية الدولية. ويمكن للدور الرائد لنظام روما الأساسي، بنهجه الذي يراعي الفوارق بين الجنسين، أن يكون مصدر إلهام للمحاكم الوطنية والإقليمية، وكذلك المحاكم الخاصة. وسوف نحتفل في الشهر المقبل بالذكرى السنوية العشرين لدخوله حيز النفاذ.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل كندا.

السيد راي (كندا) (تكلم بالإنكليزية): يسرني كثيرا أن أتكلم باسم مجموعة أصدقاء المرأة والسلام والأمن، وهي شبكة غير رسمية تضم ٦٥ دولة عضوا تمثل جميع المجموعات الإقليمية الخمس في الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي. وأود أن أهنئكم، سيدي الرئيس، وأهنئ بلدكم، ألبانيا، على عقد هذه المناقشة الهامة.

وأود أن أؤكد على ثلاث نقاط.

أولا، يجب أن نواصل اتخاذ إجراءات سريعة ومتضافرة للتنفيذ الكامل للقرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) والقرارات اللاحقة بشأن المرأة والسلام والأمن. وإلا سنجد أنفسنا في وضع تظل فيه النساء والفتيات، في حالات وظروف شديدة التنوع، مهمشات من العمليات السياسية وعمليات السلام، وسوف يعيشن في خوف على سلامتهن، ويواجهن

وكان لها أثر هائل على أرض الواقع منذ بدايتها قبل أكثر من عقدين. لقد كانت النساء في أنحاء كثيرة من العالم عاملا رئيسيا للتغيير السياسي وأسهمن في تحقيق السلام المستدام بوصفهن حفظة سلام ووسيطات ومحاميات وصحفيات ومدافعات عن حقوق الإنسان، من بين أدوار أخرى. ومع ذلك تظل مشاركتهن الكاملة والمتساوية والهادفة هي الاستثناء وليست القاعدة. فلا تزال النساء والفتيات في كثير من الأحيان يواجهن التهديدات والهجمات والانتقام حين يدافعن عن السلام والديمقراطية وسيادة القانون - من بيلاروس إلى أفغانستان وأماكن أخرى. إن حماية حقوق المرأة تسير جنبا إلى جنب مع تمكينها من أن تكون هي نفسها عاملا للتغيير، بما في ذلك عن طريق القضاء على النظم الأبوية والقوالب النمطية الجنسانية الضارة.

لا يزال وضع النساء والفتيات في ميانمار مصدر قلق بالغ، خاصة منذ الانقلاب العسكري في عام ٢٠٢١، ومع تزايد مخاطر الاتجار وزواج الأطفال والعنف الجنسي، كما أبلغ المبعوثة الخاصة الجمعية العامة في وقت سابق من هذا الأسبوع. لقد أدانت الجمعية العامة، في قرارها ٧٥/٢٨٧، استخدام القوة الفتاكة والعنف من جانب قوات ميانمار المسلحة ودعت إلى منع تدفق الأسلحة إلى ميانمار. إننا نحث جميع الدول الأعضاء على تنفيذ أحكامه كأولوية، ونحث مجلس الأمن على اتخاذ إجراءات تكميلية دعما لنداء الجمعية العامة. وتضطلع رابطة أمم جنوب شرق آسيا أيضا بدور حاسم في الجهود الرامية إلى تحقيق مستقبل سلمي لميانمار وتحقيق الاستقرار في المنطقة، بما في ذلك من خلال توافق آراء الرابطة المؤلف من خمس نقاط الذي اعتمدته في العام الماضي.

إن العدوان على أوكرانيا والانتهاكات المنهجية للقانون الدولي الإنساني من جانب القوات المسلحة الروسية، بما في ذلك استخدام العنف الجنسي كسلاح من أسلحة الحرب، تتسبب في معاناة هائلة. ملايين النساء والأطفال الذين يفرون من أوكرانيا معرضون بشكل كبير للاستغلال والاتجار بالبشر. ونحن نؤيد تركيز منظمة الأمن والتعاون في أوروبا في هذا الشأن ونرحب بتوصياتها العملية لمنع الأزمة الإنسانية الحالية من التحول إلى أزمة اتجار بالبشر. إن التصدي الفعال

وأخيرا، من الأهمية بمكان أن يدعم الشركاء الإقليميون البيئات الآمنة والتمكينية للنساء بناة السلام، والمدافعات عن حقوق الإنسان، والناشطات، ونصيرات المساواة بين الجنسين. وندعو الشركاء إلى الانضمام إلينا في توفير تمويل سريع ومرن للنساء والمنظمات التي تقودها النساء في الخطوط الأمامية للسلام والأمن.

وأود أن أقول بإيجاز، بصفتي الوطنية، إنه في أوكرانيا وميانمار - كما ذكر آخرون، بمن فيهم ممثلا أيرلندا وليختشتاين اليوم - لا يمكننا أن ننكر حقيقة وجود أدلة على أن العنف الجنساني يُستخدم كسلاح حرب متعمد. وهذا ليس مزعجا فحسب، بل إنه يعيدنا إلى الوراء - ليس لبضع سنوات فقط، بل وبصراحة لقرون.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): لا يزال هناك عدد من المتكلمين المسجلين في قائمتي لهذه الجلسة.

نظرا لتأخر الوقت، وبموافقة أعضاء مجلس الأمن، أعترم تعليق الجلسة حتى الساعة ١٥/٠٠.

عُلِّقَت الجلسة الساعة ١٣/٠٠.

أعمالا انتقامية لرفعهن أصواتهن، ويتعرضن للعنف، بما في ذلك العنف الجنسي والعنف الجنساني. وبينما يُتوقع من الدول الأعضاء أن تنفذ قرارات المرأة والسلام والأمن أود أن أشدد على الدور الذي تؤديه المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية. في النزاعات والأزمات، ومن بينها حالات الاستيلاء على السلطة بالقوة، تقدم المنظمات والشبكات الإقليمية الكثير من الدعم في منع نشوب النزاعات والوساطة وحلها. إننا نحثها على تعزيز المشاركة الكاملة والمتساوية وذات المغزى للمرأة في جميع جوانب عمليات السلام والأمن وعلى جميع مستوياتها.

ثانيا، يشجعنا أننا نحرز بالفعل الكثير من التقدم، ونشيد بالمبادرات التي تم بالفعل القيام بها لتعزيز التعاون، بما في ذلك مع الأمم المتحدة، وذلك من أجل تحسين تصنيف البيانات والتحليل الجنساني، وتبادل أفضل الممارسات، وتنسيق النهج المراعية للمنظور الجنساني والقائمة على حقوق الإنسان من أجل ضمان الإدماج المجدي للمرأة، وبخاصة النساء المنتميات إلى الفئات المهمشة تقليديا. ونعتقد أن الدور الاستشاري للجنة بناء السلام ودورها في عقد الاجتماعات يمكن أيضا أن يؤدي دورا هاما في دعم تلك الجهود.